صحيفة جامعة تصدر كل ثلاثاء وجمعة
24/24
الثمن
1200 مليما

لم يسلم من تهديداته القريب ولا البعيد .. الحليف ولا العدو

"تصريحات ملغمة" لترامب تضع العالم على كف عفريت

موسم التخفيضات في تونس:

هل مازال يمثل مناسبة استهلاكية للمواطن؟

4

الثلاثاء 27 جانفي 2025 /عدد686

10

مؤكدا ضرورة انسجام مؤسسات الدولة

رئيس الجمهورية يرد ضمنيا على بيان "الوحدة"؟

8

تحت مجهر "24/24" :

برنامج التقاعد المبكر: خطوة في مواجهة عبء كتلة الأجور

قائمة معز الناصري تفوز بانتخابات الجامعة التونسية لكرة القدم

هل يتحقق الإصلاح؟

22

6

بعد ان شغلت مختلف المتعاملين الاقتصاديين

المنظومة الجديدة للشيكات في تونس تدخل حيز النفاذ مطلع فيفري القادم

الافتتاحية

محمد بن محمود

غزة وحرب الصورة ومجزرة التوثيق الإعلامي

في عالم يكتنفه بحر من الصور واللقطات التي تلاحقنا عبر شاشات هواتفنا وأجهزة الكمبيوتر، تظل الصورة سيدة المواقف، ورغم التقدم التكنولوجي المذهل، تظل الصورة أداة فاعلة في تشكيل الوعي العام حول الأحداث الكبرى التي تمر بها الأمم والشعوب. في حرب غزة، لا يختلف الأمر كثيرًا عن غيره من الحروب، بل لعل هذه الحرب تأخذ طابعًا مختلفًا، حيث أصبح التوثيق البصري جزءًا أساسيًا من الرواية اليومية للحدث. لكن، كما هو الحال في أي حرب، الصورة لا تظل مجرد وسيلة للإعلام، بل تصبح ساحة معركة بحد ذاتها، حربًا من نوع آخر؛ حرب صور، حرب تأويلات، وحرب هيمنة على الرسالة التي تحملها تلك الصور.

منذ البداية، يمكن القول إن الحروب الحديثة لم تعد تقتصر على ساحة المعركة التقليدية؛ فقد أضحت التكنولوجيا جزءًا لا يتجزأ من المشهد العسكري. في غزة، مثلًا، أصبحت الطائرات المسيرة (الدرون) أداة رئيسية في الهجوم على الإنسان والبيئة على حد سواء. لكن هذا الهجوم لا يقتصر على الأسلحة التقليدية فحسب، بل يشمل أيضًا سلاحًا أكثر قوة وتأثيرًا، وهو سلاح الصورة. فغزة، التي لطالما كانت ساحة للصراع والتدمير، أصبحت اليوم بمثابة مختبر للتكنولوجيا القاتلة التي تحصد أرواح البشر وتدمر البيئة. الصور الملتقطة بواسطة الطائرات المسيرة تمثل لحظات قاتلة تحمل في طياتها وحشية الحرب، لتتحول إلى وثائق سرية لا يراها إلا القلة من العسكريين والمحللين المتخصصين.

من هنا يأتي دور وكالات الأنباء الكبرى مثل أ.ف.ب ورويترز في نقل الحقيقة، حيث تلتقط الصور في قلب الحدث وتعمل على نقل الأخبار إلى العالم. لكن الحقيقة قد تكون مغلفة في طبقات من التأويل، فالمصير الذي تواجهه الصور في هذه الحرب هو مصير لا يترك مساحة كبيرة للحيادية. في غزة، كما في غيرها من المناطق التي تعيش تحت وطأة الحروب، لا تكون الصور محايدة، بل تخضع لسيطرة الجهات التي تتحكم في أدوات الإعلام. وكما أظهرت التحقيقات الصحفية مثل تحقيق فوربيدن ستوري بالتعاون مع العديد من الصحف، فإن إسرائيل، التي تدرك تمامًا قوة الصورة في الحرب الإعلامية، قد تبنت استراتيجية تهدف إلى القضاء على أي دليل حي على ممارساتها الوحشية ضد الفلسطينيين. فقد عمدت إلى قتل المصورين الذين يسعون إلى توثيق ما يحدث على الأرض، في محاولة لوقف تدفق الحقائق التي قد تُحرجها أمام الرأي العام العالمي.

إحدى الأدوات الأكثر فعالية في تحقيق هذا الهدف كانت استهداف الصحافيين والمصورين، وهو ما يظهر بوضوح في ارتفاع عدد القتلى بين هؤلاء الصحافيين في العدوان الإسرائيلي على غزة. فقد لقي 108 صحافيين مصرعهم، بغض النظر عن جنسياتهم أو انتماءاتهم الإعلامية، في خطوة تهدف إلى تحييد أحد ألد أعداء الحرب: التوثيق الإعلامي. كما تكشف بعض التحقيقات عن أن إسرائيل كانت تستهدف بشكل خاص المصورين، وتقوم بتصفية أولئك الذين يسعون لإيصال الحقيقة إلى العالم.

لكن لا يمكن الحديث عن حرب الصور دون الإشارة إلى الدور الكبير الذي تلعبه الوكالات الإعلامية في توجيه الرواية الإعلامية. فكل وكالة تحاول أن تروج لرؤيتها الخاصة حول الأحداث، وهذه الرؤية غالبًا ما تتأثر بالخط التحريري والأيديولوجي لتلك الوكالات. ففي الوقت الذي تعرض فيه الوكالات الإسرائيلية صورًا تسلط الضوء على الأجواء الاحتفالية والتعبيرات عن الفرح بعد عملية تبادل الأسرى، تُظهر الصورة الفلسطينية واقعًا مختلفًا تمامًا، واقعًا مليئًا بالدمار والموت. بينما تتغنى وسائل الإعلام الإسرائيلية بالحياة التي يظن الجميع أنها متاحة للمجتمع الإسرائيلي، تعرض الصور الفلسطينية الخراب الذي يواجهه الشعب الفلسطيني على الأرض.

إن الصور التي يتم تداولها في وسائل الإعلام لا تقتصر على توثيق الواقع كما هو، بل هي جزء من معركة أكبر. ففي كل لقطة يتم التقاطها، يتسلل البعد السياسي والإيديولوجي إلى الصورة، مما يساهم في تشكيل الرأي العام وصياغة الانطباعات حول طرفي النزاع. في السياق الإسرائيلي، تُصور الشخصيات الإسرائيلية كضحايا للحرب، بينما يُقدم الفلسطينيون دائمًا في صورة المعتدين أو الإرهابيين، وهذا أمر له تأثير بالغ على نظرة العالم إلى الصراع.

ورغم كل ما سبق، فإن المقاومة الفلسطينية قد تعلمت درسًا مهمًا في التعامل مع الصورة وتوظيفها لصالحها. ففي عمليات تبادل الأسرى، قدمت حماس صورًا للمجاهدين يحملون الأسلحة والرموز الثورية، في رسالة واضحة أن المقاومة ما زالت حية وأن غزة لا تزال قادرة على الصمود والمواجهة. هذه الصور لم تكن مجرد صور رمزية، بل كانت محاولات لتحدي الصورة النمطية التي يتم ترويجها عن الفلسطينيين، محاولة لتغيير الخطاب الإعلامي الذي يُصورهم دائمًا في موضع الهزيمة.

وفي الختام، لا يمكننا أن ننكر أن الحرب في غزة هي حرب صور بامتياز، صورٌ تحمل في طياتها الكثير من المعاني والدلالات، صورٌ تُستخدم كأدوات في صراع أكبر من مجرد المواجهات العسكرية. وكما هو الحال في جميع الحروب، تظل الصورة سيدة الموقف، تراقب الأحداث عن كثب، وتحاول تشكيل الذاكرة الجماعية للعالم. لكن في غزة، تبدو الصورة أكثر قسوة، فهي تروي قصة معاناة وألم، وتكشف عن مأساة إنسانية لا تجسدها الكلمات بمقدار ما تجسدها الصور.

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة
البريد الإلكتروني: contact@ avant-premiere.com.tn
24.24@ avant-premiere.com.tn
الهاتف . 073 903 29

مدير التحرير
وفاء حمزة

رئيس للتحرير
عادل الطياري

الإخراج الفنّي
فتحي الحرشاني

سحب من هذا العدد
10000 نسخة

الدكتور شكيب المؤدب كاهية مدير بإدارة النهوض بالخدمات الصحية للقطاع العام بإدارة الصحة بنابل لـ"24/24"

مستوى رقمنة الخدمات الصحية بمستشفيات نابل بلغ 80%

سماح باشا

قال الدكتور شـــكيب المؤدب كاهية مدير بإدارة النهوض بالخدمـــات الصحية للقطاع العام بالإدارة الجهوية للصحة بنابل في تصريح لمراســـلة "24/24" بالجهة ، بأن مستوى رقمنة الخدمات الصحية بمستشفيات الجهة بلغ مســـتوى متقدما ناهز 80% إجمالا وبلغ درجة النمذجة في المستشفى المحلي بالحمامات.

وأكد الدكتور المؤدب أن المستشفى المحلي بالحمامات يعد تجربة نموذجية على المستوى الوطني من حيث رقمنة الملفات الطبية للمرضى وربطها بمراكز الرعاية الصحية الأساســـية بالحمامات وسيشرع في تعميم الربط ببقية مستشفيات ومراكز الرعاية بنابل. وبلغ مستوى رقمنة الملف الطبي بالمستشفى الجامعي الطاهر المعموري أيضا نسبة 100% .

وتنطلق مستشفيات الجهة وفق الدكتور المؤدب نهاية شهر جانفي في اعتماد خدمة حجز الموعد عن بعد انطلاقا من منزله عبر تجربة نموذجية في ولاية نابل.

ولفت الدكتور المؤدب إلى أن النســـبة العامة لربط المستشفيات بولاية نابل بالمنظومة الإعلامية كمل بلغ معدلها إجمالا بين 70 إلى 80% مع تســـجيل تقدم ببعض المؤسســـات على غـــرار المعموري بنابل والمستشفى المحلي بالحمامات.

وكشف المصدر ذاته عن وجود بعض الإشـــكاليات التي تعيق تقدم رقمنة المنظومة الصحية بالجهة بشـــكل كامل على غرار افتقار بعض المستشفيات لأجهزة حاســـوب أو آلة طابعة علاوة على اضطراب خدمة الانترنت كانهيار سرعة التدفق فجأة، أو ما يعرف محليا بعبارة (الريزو يطيح).

ارتفاع عائدات صادرات التمور التونسية

سجلت عائدات صادرات التمور التونسية ارتفاعا ملحوظا حيث وصلت إلى 342،2 مليون دينار بنسبة زيادة 11،4٪

مع نهاية شهر ديسمبر 2024، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وقد بلغت كمية التمور المصدّرة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من موسم 2024/2025 (إلى نهاية ديسمبر 2024) ما يعادل 51.3 ألف طن، بزيادة قدرها 10.5٪ مقارنة بالفترة نفسها من الموسم المنقضي. وارتفع متوسط السعر المسجل، مع نهاية ديسمبر 2024، بنسبة 0.7 ٪ ليصل إلى 6.67 دينار/كلغ، مقارنةً بـ6.62 دينار/كلغ، موفى ديسمبر 2023

وتعتبر المغرب الوجهة الرئيسية للتمور التونسية،حيث بلغت ،خلال شهر ديسمبر 2024،نسبة 19.7٪ من الكميات المصدرة، تليها إيطاليا وتركيا بنســـب تصل عـــلى التوالي الى 7.5٪ و6.8 ٪.

وقدّرت عائدات التمور البيولوجية، خلال الأشـــهر الثلاثة الأولى من موسم 2024/2025، بقيمة 18.9 مليون دينار لكمية تعادل 1901 طن، بمتوسط سعر 9.94 دينار/كلغ.

وتبلغ حصة التمور البيولوجية من إجمالي صادرات التمور التونســـية 3.7 ٪على مســـتوى الكمّية ونسبة 5.5 ٪على مستوى القيمة.

وتعد ألمانيا الوجهة الرئيسية لمنتجات التمور البيولوجية بما يعادل 25 ٪من الكميات المصدرة، تليها هولندا وسويسرا بنسب تصل على التوالي الى 19٪ و14 ٪.

محمد المبروك السلامي

اوريدو تونس :

مشغّل رسمي للجيل الخامس وعلى أتم الجاهزية لإطلاق شبكته

بعد صدور الأمر عدد 38 لسنة 2025 مؤرخ في 21 جانفي 2025 بالرائد الرسمي للبلاد التونســـية، تفخر أوريدو تونس بالحصول الرســـمي على صفة المشـــغل الرســـمي للجيل الخامس (5G) في البلاد التونســـية، وبالإعلان، في نفس الوقت، على كامل استعدادها وجاهزيتها لإطلاق شبكة الجيل الخامس خلال الأيام القادمة، مما يمثّل نقلة جديدة في مسيرة الاتصال والتكنولوجيا في تونس.

بصفتها المشغّل الرائد في تونس، تلتزم أوريدو تونس بتقديم أفضل تجربة لشبكة الجيل الخامس، مع تغطية شاملة وتقنيات متطوّرة تشـــمل جميع المناطق. تهـــدف أوريدو تونـــس الى تلبية تطلّعات مختلف فئاتالحرفاء، بما يشـــمل الشركات، روّاد الأعمال، صنّاع المحتـــوى، ال Gamers))، المطورين، والطلاب.الخ....بفضلسرعات لا مثيل لها وموثوقية عالية وابتكار مستمرّ، تسعى أوريدو تونس الى تمكين جميع هؤلاء المستخدمين من تطوير إمكانياتهم لتحقيق أحسن الإنجازات في عالم يتّسم بسرعة التغيّر والتطوّر.

الى جانب ذلك، تســـعى أوريدو تونس س باســـتمرار إلى تعزيز تجربة الحرفاء من خلال توفير اتصال فائق الجودة وحلول مبتكرة تلبـــي احتياجات الحياة الرقمية الحديثة. بـــدءًا من تجربة ألعاب سلسة وتدفّق مستمرّ إلى أدوات متقدمة للأعمال، ما من شأنها أن ترفعمستوى رضا الحرفاء إلى أعلى الدرجات.

وفي هذا الســـياق، صرّح منصور راشـــد الخاطر، الرئيس المدير التنفيذي لـ أوريدو تونس: "تعكس جاهزيتنا لإطلاق شبكة الجيل الخامس، التزام أوريدو تونس الرّاســـخ بتوفير اتصال غير مسبوق وابتكار متفوّق في كامل أنحاء الجمهورية. نحن فخورون بقيادة هذا التحوّل الكبير، وضمان تجربة شبكة عالمية المستوى لحرفائنا، ونسعى دائمـــا الى المســـاهمة في تحقيـــق النموّ الاقتصادي والتكنولوجـــي لبلدنا العزيزة تونس "

ختاما، تجدّد أوريـــدو تونس التزامها بتزويد كامل أنحاء البلاد بشـــبكة تمثّل مستقبل الاتصال. ومع تقدّم التحضيرات الأخـــيرة للجيل الخامـــس، تبقى أوريدو تونس مركـــزّة على إرســـاء بنية تحتية قوية وتطوير حلول مبتكرة تلبي تطلعات المستقبل.

تابعونا عبر قنواتنا المختلفة لمتابعة آخر الأخبار والوصول إلى شـــبكتنا والاستمتاع بأفضل تجربة 5G.

موسم التخفيضات في تونس:

هل مازال يمثل مناسبة استهلاكية للمواطن؟

ندى الغانمي

انطلق موسم التخفيضات الشتوية أو "الصولد" هذه السنة بصفة استثنائية يوم 15 جانفي الجاري ليتواصل إلى غاية 1 مارس 2025 وفق ما أقرته وزارة التجارة وتنمية الصادرات التونسية مؤخرا، أي بتقديم الموعد السنوي بنصف شهر عن موعده المعتاد وذلك في إطار تنشيط الحركة الاقتصادية ودعم القدرة الشرائية للمستهلك.

ويعيش التونسيون على وقع أزمات إقتصادية متتالية سببها تخبط الحكومات السابقة لمسار 25 جويلية 2021 ثم حالة الجفاف التي مرت بها البلاد في السنوات الثلاثة الماضية وما عرفه العالم من ازمات متتالية بدءا بانتشار فيروس كورونا ثم الحرب بين روسيا واوكرانيا ومشاكل عالمية اخرى، سببت إرتفاعا في الأسعار في الوقت الذي تواجه فيه البلاد إحدى أكبر الأزمات المالية مرت بها. ويرى مختصون في الاقتصاد، ان الأزمة الاقتصادية وبالأخص ارتفاع الأسعار يرجع بشكل رئيسي إلى الأزمة المالية العامة في البلاد، فسعت السياسات العامة للدولة منذ فترة لتشجيع الإستهلاك وزيادته دعما للاقتصاد وللمواطنين. وقد دعت وزارة التجارة وتنمية الصادرات بالمناسبة، التجار إلى الانخراط بكثافة في هذه التظاهرة التجارية وتشارك في موسم التخفيضات عدة قطاعات أهمها تلك المتعلقة بالملابس والأحذية والأكسسوارات وبعض التجهيزات المنزلية، فيما تراوحت التخفيضات بين 20 و70بالمائة.

موسم التخفيضات لتنشيط الاقتصاد

ويتميز موسم التخفيضات في تونس أو "الصولد" بدوره في تنشيط الحركة التجارية في المحلات التجارية وفي الأسواق في العاصمة تونس وفي مختلف الجهات، فيعد موسما تجاريا إستهلاكيا تميزهأجواء ذات خصوصية يعيشها المواطنون سنويا، إلا أنها عرفت تراجعا وركودا في سنوات الأخيرة، نظرا إلى الصعوبات المعيشية وتأثرا بالأزمة الاقتصادية التي تمر بالبلاد.

"الحركة ليست كالمعتاد بالمرة" يقول محدثنا عبد الكريم، بائع ملابس جاهزة بالعاصمة تونس: " ها نحن في أيام التخفيضات الشتوية السنوية، عادة تكون المحلات التجارية في هذه الفترة من السنة في تونس، تعجّ بالزبائن، الكل كان يقتني سنويا مختلف السلع دون تردد، من ملابس وأحذية وغيرها، إلا أن الإقبال منذ سنتين تقريبا، تراجع كثيرا، ما أثر علينا مباشرة، أغلب من يدخلون المحلات التجارية يخرجون منها وأيديهم فارغة ".

من جهتها، تقول زكية، ربة بيت وأم لثلاثة أطفال: "الغلاء طال كل شيء دون إستثناء، فغلاء الأسعار لا يقتصر على الأسعار في الأيام الإعتيادية، بل طال حتى مواسم التخفيضات السنوية، قبل الدخول للمحلات التجارية والفضاءات الأخرى المخصصة للتسوق، تجذبك لافتات كتبت عليها "تخفيض 70 بالمئة، تخفيضات تتجاوز 50 بالمئة" إلا أنه عند دخولك، تتفاجأ بالأسعار المشطة، وجدت منذ قليل معطفا يتجاوز سعره 150 دينارا، هذا بعد أن خفض سعره بنسبة 50 بالمئة؟ من سيصدق هذه الإدعاءات، عن نفسي لا أصدق، إن كنت سأشتري معطفا بهذا السعر في موسم التخفيضات، فمن يقدر على شرائه بسعره العادي؟ماذا لو قررت شراء ملابس لي ولأولادي؟ سأحتاج قرضا على الأغلب ".

ورغم أن "الصولد" يهدف إلى تنشيط الحركة التجارية بأهم المدن التونسية وخاصة تونس العاصمة، فإن اليوم الافتتاحي الذي عرف تخفيضات تتراوح بين 20 ٪ و50٪ لم يشهد الإقبال المنتظر وفق ما يؤكده تجار، الأمر الذي يعزوه مواطنون إلى ارتفاع الأسعار في مقابل ضعف قدرتهم الشرائية.

ورغم انه مع انطلاق موسم التخفيضات، توشحت أغلب الواجهات البلورية للمحلات التجارية المنتصبة في الشوارع الرئيسية بتونس العاصمة، بملصقات مزينة باللون الأحمر تبرز نسبة التخفيضات وأخرى اختلفت ألوانها تحدد ثمن كل نوع من الملابس، لجذب اهتمام التونسيين الا ان كان الاقبال محتشما في ما مضى أيام الصولد. ويقول اصحاب محلات بيع الملابس الجاهزة، إنه رغم توفر العرض وكل ما يحتاجه التونسيون من الملابس وبأسعار يراها التجار تفاضلية، إلا أن الطلب ضعيف جدا وبالكاد ترى حريفا يدخل المحل لإلقاء نظرة. وقد بات هذا القطاع يشهد ركودا في الأعوام الأخيرة والكثير من المحلات التجارية أغلقت بسبب عدم القدرة على تغطية تكاليف أجور العمال، وتحمل أعباء ارتفاع الآداءات والمعاليم كالشحن والتوزيع ويتوقع عديد التجار ان تتواصل حالة

الركود في ظل ما اعتبرها تبعات الوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب الذي تعيشـــه تونس منذ جائحة كورونا في 2020 مؤكدين أن المشاركين في موسم التخفيضات بالكاد يبيعون 20 بالمائة من منتوجاتهم المعروضة خلال فترة "الصولد وصار اغلبهم على قناعة بأن التخفيضات الدورية التي يتم إقرارها من قبـــل وزارة التجارة لم تعد تحقق هدفها المنشود، وســـط شبه عزوف من المواطنين على اقتناء احتياجاتهم. وأكثر ما يخشـــاه أصحـــاب المحلات التجارية أن يتواصل الحال على ماهو عليه، لا بيـــع ولا شراء وهو ما يعني أن الجميع على وشك الإفلاس، وفقدان مـــورد رزقهم، وتبعا لذلـــك، يطالب العديد منهـــم وزارات الإشراف بدعم التجـــار والتخفيـــض في الأداءات على البضائع حتى يتمكنوا من تســـويقها بشـــكل يراعـــي المقـــدرة الشرائية للتونسيين

اما المواطنون فيؤكـــد بعضهم أن الأســـعار لم تتغير، وأن التخفيضات المزعومـــة وهـــم يســـوّقه التجـــار للتونســـيين مضيفين انه إذ ليس من المعقول أن تجد ملابســـا يصل سعرها بعـــد التخفيـــض إلى 700 دينار وأن اغلب الأسعار المعلنة خلال "الصولد" لا تراعي القدرة الشرائية للتونســـيين مشـــيرين إلى أن الأسر التونسية باتت عاجزة عن اقتناء حاجياتها من الملابس في ظل ارتفاع حجم النفقات المخصصة لتدريـــس الأبنـــاء وخـــلاص فواتير استهلاك الكهرباء والماء ومعلوم كراء الســـكن وهو ما جعل اغلب زيارتهم للمحـــلات والفضـــاءات التجارية " بيضـــاء" حخاصة ان التونســـيين لا يســـتعدون لهذا الموسم وكانت نتائج مسح أجراه المعهد الوطني للاستهلاك حـــول "التونـــسي والتخفيضـــات الموسمية" ســـنة 2019 بيّنت أن 8٪ فقط من العائلات التونسية تخصّص ميزانية خاصة بموســـم التخفيضات "الصولد" مقابـــل 78٪ لا تفعل ذلك "أبدا" و 14٪ "أحيانا".

وتعليقا منها على عزوف التونسيين على الإقبال على موســـم التخفيضات الشتوية، اكد رئيس منظمة الدفاع عن المســـتهلك لطفي الرياحي في تصريح لـــه أن هناك تباينا حـــادا بين القدرة الشرائيـــة والدخـــل الأسري في تونس يحول دون تنشـــيط الحركة التجارية في البلاد موضحـــا أن الصولد في تونس هو عملية تسويقية لمنتوجات أجنبية بأسعار عالية وجودة متدنية" وهو ما يفسر، وفق قوله، عزوف التونســـيين عن شراء الملابس الجاهزة وذهابهم إلى محلات الفريب (الملابس المســـتعملة) لتكون ملاذهم في البحث عن ضالتهم".

وتبعـــا لذلك، يطالـــب رئيس منظمة الدفاع عـــن المســـتهلك، كل المحلات المشاركة في موســـم الصولد الشتوي، بإجراء تخفيضات عـــلى جميع المواد المعروضة وذلك دون استثناء البضاعة التي لم يتجـــاوز عرضها بالمحلات 90 يوما، موضحا أن القانون المنظم لمهنة التجارة يسمح للبضاعة التي تتواجد بالمحل لأقل من 90 يوما بأن لا تخضع "للصولد". كمـــا دعا أصحاب المحلات إلى ضرورة وضع علامة التخفيض في المحل لجميع المواد دون اســـتثناء، بما من شأنه أن يســـاهم أولا في تسهيل عمليات الرقابة وثانيا حتى لا يتسبب في مغالطة المواطنـــين والتأثير عليهم. ولفـــت في هـــذا الخصـــوص إلى "أن البضائع الجديدة التي لا يرغب التجار في وضعها بالتخفيض، يمكن اخفاؤها الى ما بعد نهاية موسم التخفيضات". وشدد على أهمية إصدار قرار حكومي اســـتثنائي يمنـــع ذلـــك، فضلا عن تمتيع النســـيج الصناعـــي التونسي بأولوية العرض. يشـــار إلى أن وزارة التجارة التونسية تؤكد مع كل موسم تخفيضات، على تشديد مراقبة المحلات ومعاينـــة وتتبع وزجـــر كل مخالفة للمقرر المتعلق بضبـــط تاريخ ومدة المبيعات بالتخفيض الموســـمي وفقا لمقتضيات القانون المتعلق بطرق البيع والإشـــهار التجاري وسط مطالب من أهل المهنة بضرورة تغيير هذا القانون.

تفاصيل موسم التخفيضات

وتراهن السلطات التونسية والغرف التجارية على دور موسم التخفيضات الصيفي في تحريك الأسواق التجارية رغم تدهور القدرة الشرائية للمستهلكين. وتوقع رئيس الغرفة الوطنية لتجار الملابس الجاهزة، محسن بن ساسي، أن يشارك في موسم تخفيضات شتاء 2025، ما بين 1700 و1750 محل، علما وأن الغرفة تتطلع إلى تخفيضات تشمل جديد 2025. ودعا بن ساسي، أياما قليلة قبل بداية موسم التخفيضات الشتوية 2025، أصحاب المحلات إلى المشاركة بكثافة وتقديم عروض تخفيض مغرية.

ويشمل موسم تخفيضات شتاء 2025، قائمة واسعة من المنتوجات الاستهلاكية تتضمن الملابس والأحذية وصولا إلى التجهيزات المنزلية ويستمر لمدة تقارب 6 أسابيع، ليتزامن انتهاؤه مع فترات مهمة من بينها شهر رمضان، بداية شهر مارس القادم، ومن ثمة الاستعداد لعيد الفطر. وأبرز بن ساسي أن التخفيضات الممنوحة من قبل أصحاب المحلات يجب أن لا تقل عن 20 بالمائة من سعر المنتج قبل الدخول ضمن موسم التخفيضات علما وأن الغرفة توصي بان تشمل التخفيضات السلع الجديدة أيضا.

وشدد بن ساسي، فيما يتعلق بمخاوف المستهلكين من عدم تقديم تخفيضات حقيقية، على أن الغرفة قامت بالتنسيق مع مصالح وزارة التجارة، بمتابعة الشكاوى المتعلقة بالاشهار الكاذب لكنها لم تصل إلى أي معلومات في هذا الخصوص. وحثّ المستهلكين، عند التفطن إلى وجود تلاعب بالأسعار، على الاتصال بالرقم الاخضر لوزارة التجارة والتي لن تتوانى مصالحها عن اتخاذ الإجراءات اللازمة خاصة وأن الغرفة تتبرأ من هذه الممارسات وتعمل على أن تكون التخفيضات فعلية في إطار المساهمة في الحد من غلاء الأسعار.

ولاحظ، في سياق متصل بالتوزيع الجهوي للمحلات المشاركة، أن تونس الكبرى تتصدر قائمة المحلات المشاركة في موسم تخفيضات 2025، تليها سوسة وصفاقس ونابل.

وأشار إلى أن أصحاب المحلات التجارية في عديد الولايات الأخري الداخلية، باتوا يهتمون بموسم التخفيضات على غرار ولايتي قابس وباجة.

من جهة أخرى، تظهر دراسة أعدها المعهد الوطني للاستهلاك قبل سنوات قليلة أن التجار يحققون نحو 40 في المئة من رقم معاملاتهم خلال موسم التخفيضات الدورية.

وفي سياق متصل، أجمع التجار وخبراء في الاقتصاد على أن فترة التخفيضات الشتوية في السنة الماضية، سجلت عزوفا كبيرا جدا من المستهلكين، الذين اشتكوا بشكل رئيسي من المنتجات المعروضة ومن نسب التخفيضات المتداولة، التي يرى كثيرون منهم أنها ليست حقيقية أو أن الأسعار المعروضة مبالغ فيها ما سبب إخفاقا في تنشيط الحركة التجارية ولم ينل اهتمام المواطنين، املين في أن يحقق هذا الموسم أهدافه المرجوة على الصعيدين، الاقتصادي والإستهلاكي.

بعد ان شغلت مختلف المتعاملين الاقتصاديين

المنظومة الجديدة للشيكات في تونس تدخل حيز النفاذ مطلع فيفري القادم

صابر الحرشاني

تستعد بلادنا لاعتماد منظومة جديدة للشيكات في إطار تنفيذ القانون عدد 41 لسنة 2024 المؤرخ في 2 أوت 2024، حيث يمثل هذا القانون نقلة في تنظيم المعاملات المالية، حيث يسعى إلى تحويل الشيكات إلى وسيلة دفع حصريًا بدلًا من استعمالها كوسيلة ضمان.

وبموجب هذه المنظومة الجديدة، ستُصبح البنوك و المؤسسات المالية و المصارف مُلزمة بفتح حساب لكل حريف يرغب في الحصول على دفتر شيكات، حيث يتطلب هذا الإجراء دراسة الملاءة المالية للحريف من خلال تقييم قدرته على تغطية الالتزامات المالية، ومراقبة التدفقات النقدية، وتحديد سقف مالي لكل دفتر شيكات.

منصة رقمية موحدة

وبالإضافة إلى ذلك، لن تتجاوز قيمة الشيك الواحد 30 ألف دينار كحد أقصى، مما يساهم في تقليل المخاطر المرتبطة بإصدار شيكات دون رصيد. كما سيتم تعزيز بدائل الدفع عبر الترويج للحلول الرقمية مثل التحويلات البنكية والشيكات الإلكترونية.

وبداية من مطلع شهر فيفري المقبل، ستدخل المنصة الرقمية الموحدة للمعاملات بالشيك حيز النفاذ، و ستتيح هذه المنصة، التي يشرف عليها البنك المركزي،عملية التحقق الفوري من الرصيد وتسهيل المعاملات المالية، إضافة إلى إرسال إشعارات فورية للمستفيدين عند تخصيص مبلغ الشيك، كما ستضمن تخزين البيانات المرتبطة بالمعاملات لمدة لا تقل عن عشر سنوات.

شروط الشيكات الجديدة

وتشترط المنظومة الجديدة أن يكون الشيك مخصصا لأشخاص معينين مع التنصيص على قيمته القصوى وتاريخ صلاحيته، ويلتزم المستفيد بالتحقق من الرصيد قبل قبول الشيك، عبر المنصة الرقمية، و في حالة عدم توفر الرصيد، يتحمل المصرف مسؤولية دفع قيمة الشيك بالتضامن مع الساحب، كما تُمنع المؤسسات من إصدار دفاتر شيكات إضافية للحريف الذي يُصدر شيكات دون رصيد.

و خلال نقاش القانون في مجلس نواب الشعب قبل المصادقة عليه في موفى شهر جويلية من السنة الماضية أبرز المشرّع ان الغاية من هذه الشروط هي الانتقال من وضع الشيكات في تونس بما هي وسائل ضمان الى وسائل دفع.

إجراءات إضافية

و يشمل القانون الجديد تدابير إضافية تهدف إلى مكافحة الاحتيال والتلاعب بالشيكات، و ينص الفصل 411 سابقًا جديد على عقوبات بالسجن تصل إلى خمسة أعوام وغرامة قدرها 20 ألف دينار لكل من يستخدم الشيكات كوسيلة لدفع فوائد غير قانونية، كما يُجرم القانون تقديم أو قبول الشيكات كضمان للتمويل بفائدة.

و يُلزم البنك المركزي المصارف التي تُخفق في احترام معايير الوقاية من إصدار شيكات دون رصيد بوضع تدابير تصحيحية أو خطط عمل تضمن الامتثال للقانون، ويُعتبر باطلًا أي شرط يُعفي المصارف جزئيًا أو كليًا من مسؤولياتها بموجب هذا القانون. هذه الإجراءات تهدف إلى تعزيز الشفافية والمصداقية في المعاملات المالية.

وتمثل المنصة الرقمية للشيكات وفق المشرّع خطوة هامة نحو التحول الرقمي للقطاع المالي في تونس، فهي تُوفر حلًا عمليًا للتحديات المرتبطة بالتعاملات التقليدية، مثل التأخير في التحقق من الرصيد والمخاطر الناتجة عن الشيكات الورقية. ومن المتوقع أن تساهم هذه المنظومة في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الثقة بين مختلف الأطراف.

و خلال يوم دراسي انتظم مؤخرا اجمع المشاركون على ان هذه الإصلاحات تعد جزءًا من رؤية شاملة لتعزيز الشمول المالي في تونس، معتبرين انها تُشجع على استعمال الأدوات المالية الرسمية وتقليل الاعتماد على التعاملات النقدية اضافة الى فتح الباب أمام تطوير خدمات مالية مبتكرة تلبي احتياجات مختلف شرائح المجتمع.

ورغم الايجابيات المتوقعة، تواجه المنظومة الجديدة تحديات تتعلق بمدى جاهزية المصارف والبنك المركزي لتنفيذها بنجاعة كما أن نجاحها يعتمد على وعي المستخدمين بأهميتها والتزامهم بالامتثال للشروط الجديدة. ولضمان ذلك، يتعين على السلطات تكثيف الحملات مع دخول المنظومة الجديدة للشيكات حيز الاستغلال.

وتعتبر المنظومة الجديدة للشيكات خطوة مهمة نحو تحديث القطاع المالي في تونس وتعزيز الثقة في المعاملات التجارية، ومع دخولها حيز التنفيذ، ستُصبح الشيكات وسيلة دفع أكثر أمانًا وفعالية، مما يُساهم في تحسين المناخ الاقتصادي. ورغم التحديات التي قد تواجه تطبيقها، فإن الالتزام بالتنفيذ الدقيق وتوفير الدعم اللازم سيضمن تحقيق الأهداف المرجوة على الارجح.

عقوبات صارمة لمخالفي القانون

ولضمان الامتثال الى الاجراءات الجديدة، تضمن القانون الجديد عقوبات صارمة لكل من يُصدر شيكات دون رصيد أو يتلاعب بالشيكات، وبحسب الفصل 411 جديد، يُعاقب بالسجن مدة عامين وغرامة تُساوي 20% من مبلغ الشيك أو باقي قيمته كل من أصدر شيكًا يتجاوز 5000 دينار دون رصيد، أو استرجع الرصيد بعد إصدار الشيك، أو اعترض على خلاصه دون مبرر قانوني.

و يتحمل المصرف مسؤولية مباشرة في حال عدم التزامه بالواجبات القانونية المرتبطة بإصدار الشيكات، و يُلزم القانون المصرف بإبلاغ الساحب بضرورة توفير الرصيد خلال سبعة أيام عمل، وفي حالة عدم الامتثال، يتعين على المصرف دفع قيمة الشيك للمستفيد، و علاوة على ذلك، يُعاقب المصرف بخطية تُساوي 40% من قيمة الشيك إذا رفض أداءه رغم توفر اعتماد أو تسهيلات دفع مُنحت قانونيًا للساحب.

في الدورة الأولى لماراطون وجولات المرتفعات بمجاز الباب

700 مشارك وحركية سياحية واعدة

شـــارك يوم الأحد الماضي 700 متسابق من تونس وفرنســـا والجزائر في الدورة الأولى لماراطون وجولات المرتفعات "فنريا ترال" بمجاز الباب من ولاية باجة الذى نظمته جمعية أمل للرياضات النسائية بمجاز الباب تحت إشراف الجمعية التونسية لألعاب القوى.
وتضمنت تظاهرة "فنريا ترال" مسابقتين، الأولى ماراطون على مسافة 23 كلم من الجبال والمساحات الخضراء انطلاقا من توكابر ومرورا بشواش وجبل الزاوية وقصر الشيخ في حين امتدت الثانية على مدى 8 كلم في مسلك ســـياحي بحقول ومرتفعات شواش وتوكابر.
وعبر رئيس جمعية أمل للرياضات النسائية بمجاز الباب حاتم الورتاني في تصريح لوكالة تونس افريقيا للأنباء، عن اعتـــزازه بنجاح هـــذا الحدث الرياضي والســـياحي وتمكنه من استقطاب 700 مشارك من أغلب ولايات الجمهوريـــة ومن بلدان أجنبية بما من شأنه دعم منطقتي شواش وتوكابر والمناطق القريبة منها كوجهة سياحية واكتشـــاف جمال مرتفعات وغابات المنطقة.

زغوان:

تعزيز أسطول النقل بـ 5 حافلات جديدة وواحدة مستعملة

محمد الدريدي

عزّزت الشركة الجهوية للنقل بنابل، يوم الجمعة الماضي، أسطولها في ولاية زغوان بـــ6 حافلات، 5 حافلات منها جديدة وواحدة مستعملة من النوع المزدوج بقيمة إجمالية تناهز 3 ملايين دينار مدرجة ضمن برنامج الاستثمار لسنة 2018، وفق مدير الاستغلال بالشركة ناجح الجلاصي . وأوضح الجلاصي أن 3 حافلات جديدة ستخصص لدعم فرع زغوان واحدة منها للخط الرابط بين زغوان ونابل، وأخرى للخط الرابط بين زغوان ومناطق جيملة و بوسليم وبني دراج، والثالثة لخط زغوان ـ بني دراج ـ بوسليم و وادي الزيت، فيما ستخصص حافلتان جديدتان وأخرى مستعملة لدعم أسطول فرع الفحص على الخط بنت سعيدان ـ الفحص ـ زغوان والخط الناظور ـ الرقب.وأكّد أن هذا التعزيز سيساهم في النهوض بمنظومة النقل الجماعي، وتوفير الخدمات المريحة لحرفاء الشركة، والرفع من جاهزية الأسطول بولاية زغوان المتكون من 72 حافلة منها 42 بفرع زغوان و30 حافلة بفرع الفحص. وأشار إلى أن توفير هذه الحافلات كانت بتوصيات من وزير النقل خلال زيارته إلى بعض فروع الشركة بكل من نابل وزغوان يوم 24 ديسمبر المنقضي.

في اطار برنامج "صامدة" بقبلي

توزيع 9 مشاريع باعتمادات تقدر بـ 82 الف دينار

مكنت المندوبية الجهوية للمراة والأسرة والطفولة وكبار الســـن 9 منتفعات بالبرنامج الوطني الوطني للتمكين الاقتصادي للنســـاء ضحايا العنف الأسري والمهـــددات به "صامدة" ب 9 مكونات هذه المشـــاريع تقدر ب82 الف دينار، وتشمل مشروعا في الخياطة و3 مشاريع في رحي التوابل و 3 مشـــاريع لبيع الملابس الجاهزة ومشروع لبيع المواد المختلفـــة ومشروع لبيع الدواجن، بهدف دعم حقوق المنتفعات وحفظ كرامته وحمايتهن من العنف وتوفير مقومات الحياة الكريمة واخراجهن من الهشاشة الاقتصادية،خاصة و ان للنســـاء المنتفعات اطفال قصّر. كما ان هذه المشاريع توفر العديد من مواطن الشغل والمساهمة في الحركية الاقتصادية بالمناطق التي سيتم تركيز هذه المشاريع بها.

محمد المبروك السلامي

تحت عنوان «نحو فندق خال من البلاستيك أحادي الاستخدام: من أجل عملية تأقلم ناجحة»

إطلاق دليل للحدّ من البصمة البيئية لأنشطة النزل

أطلقت جمعية «بيوند بلاســـتيك ماد» أو ما تعرف اختصارا «بي ماد» والتي تعمل في مجال مكافحة التلوث البلاستيكي في حوض البحر الأبيض المتوسط، مؤخرا، دليلا موجها لأصحاب الفنادق للحدّ من البصمة البيئية لأنشطتهم.
ويقـــدم هذا الدليل الذي يحمل عنوان «نحو فندق خال من البلاســـتيك أحادي الاســـتخدام: من أجـــل عملية تأقلم ناجحـــة» مراحل تمكن من القضاء على المواد البلاستيكية غير الضرورية والتي من المحتمل أن تسبب تلوث البيئة كما يقدم حلولا لتعزيز الالتزام البيئي المســـؤول للمؤسسات الفندقية، وفق ما نشرته جمعية «بي ماد» في بلاغ صحفي.
وأوضحـــت الجمعية أن إزالة بعض المواد البلاســـتيكية غير الضرورية ســـيمكن المنشـــآت الفندقية من توفير مدخرات في المشتريات والتصرف في النفايات وتحسين قدراتها التنافســـية والتقليل من تسرب النفايات في البيئة، مما سيساهم في الحفاظ على جمالية المناطق السياحية.
وأشارت الجمعية إلى أن حوض البحر الأبيض المتوسط يتلقى سنويا 229 ألف طن من النفايات البلاستيكية، مما يُهدد جمالية الوجهات السياحية، مضيفة أن كمية النفايات البلاســـتيكية السنوية التي يتم التصرف فيها بشكل سيء في تونس تقدر بـــ55،5 ألف طن.
أما بخصـــوص كمية البلاســـتيك التي يجرفها البحر نحو الســـواحل التونسية فترتفع إلى 9،5 كيلوغرام يوميا أي ما يعادل 5،9 ألف طن سنويا بحسب ذات المصدر واستنادا إلى تقرير البنك الدولي لسنة 2021.
والبصمة البيئيـــة هي مؤشر لقياس مدى تأثير الأنشـــطة البشرية في البيئة، إذ يقيس مقدار المـــوارد البيئية المطلوبة من أجل تأمين نمط حياة مناسب للبشرية، وفق تعريف «هارفارد بيزنس ريفيو» .
وتُعدّ البصمة البيئية أحد أنظمة المحاسبة التي تقيس مدى اتباع معايير الاستدامة، ويمكن تطبيقها على جميع المستويات بدءً من قياس البصمة البيئية للفرد إلى المدينة إلى الدولة ويعبر عادة عنها بوحدة الهكتار العالمي.

قبلي

تعزيز الخدمات الصحية بوحدة بنك الدم

تم تعزيز المستشفى الجهوي بقبلي بوحدة بنك الدم بالمستشفى الجهوي والتي انطلقت في العمل لتقديم خدمات جديدة تشمل إعداد مشتقات الدم مما يمثل خطوة مهمة نحو تحسين الرعاية الصحية في المناطق الداخلية.
وســـتعمل هذه الوحدة على توفـــير الدعم اللازم للتدخـــلات الجراحية العاجلة وتقديم خدمات سريعة ومباشرة في اختصاصات أمراض النســـاء والتوليد و أمراض الدم والعمليات الجراحية وكذلك تقليل فترات الانتظار لمرضى الأورام المحتاجين للصفائح الدموية، مع ضمان جودة وسلامة الدم ومشـــتقاته ليتماشى مع المعايير الصحية الحديثـــة. كما انه من المنتظر تجهيز المستشـــفى بـــ 5 قاعات عمليات جديدة و تطوير وحدة بنك الدم لتصبح قســـمًا متكاملًا و تعزيز جاهزية المستشفى للتعامل مع الحالات الحرجة، مما يخفف من معاناة التنقل إلى مستشفيات أخرى.

محمد المبروك السلامي

تحت مجهر "24/24" :

برنامج التقاعد المبكر: خطوة في مواجهة عبء كتلة الأجور

إعداد مفيدة عياري

في خطوة استراتيجية جريئة، أعلنت الحكومة رسميًا عن إطلاق برنامج الإحالة على التقاعد المبكر لعام 2025، في إطار جهودها الرامية إلى معالجة التحديات الاقتصادية المتزايدة، التي باتت تهدد الاستقرار المالي للبلاد. يسعى هذا البرنامج إلى تخفيف الأعباء المالية التي تمثلها كتلة الأجور المرتفعة، والتي تعد من أبرز القضايا التي تؤثر على الاقتصاد الوطني. يأتي هذا القرار كجزء من الإصلاحات الهيكلية التي تبنّتها الحكومة لتجاوز أزمة مالية خانقة، تتطلب تدابير عاجلة وطويلة الأجل على حد سواء.

ضرورة أم خيار؟

تم الإعلان عن هذا البرنامج في العدد الأخير من الرائد الرسمي بتاريخ 30 ديسمبر 2024، ليتم تحديد المواعيد الرسمية لتقديم طلبات التقاعد المبكر. ويتيح هذا القرار للموظفين العموميين الذين بلغوا 57 عامًا على الأقل، والذين أمضوا 15 عامًا من الخدمة الفعلية، تقديم طلباتهم بداية من 1 جانفي 2025 وحتى 31 ديسمبر 2025. تهدف هذه الخطوة إلى تخفيف العبء على الميزانية العامة من خلال خفض أعداد الموظفين في القطاع العام، وهو جزء من خطة شاملة لترشيد النفقات الحكومية وتوفير الموارد المالية اللازمة لدعم الأولويات الاقتصادية الأخرى.

ولكن يبقى السؤال: هل هذا الإجراء هو ضرورة ملحة أم مجرد خيار للتقليص من النفقات؟

تكشف الأرقام أن كتلة الأجور في تونس قد شهدت نموًا كبيرًا خلال العقدين الأخيرين. فقد تضاعفت بشكل ملحوظ لتصل إلى حوالي 22.7 مليار دينار في 2023، وهو ما يعادل 14.4% من الناتج المحلي الإجمالي. وهي نسبة تُعد من بين الأعلى على مستوى العالم، مما يعكس حجم المشكلة التي تواجهها الدولة في السيطرة على نفقات الأجور. هذا الوضع دفع الحكومة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لتقليص هذه النفقات.

التحدي الأكبر أمام الإصلاح الاقتصادي

في ظل ارتفاع كتلة الأجور، يُجمع الخبراء الاقتصاديون على أن هذا يشكل خطرًا حقيقيًا على الاقتصاد الوطني. فقد شهدت كتلة الأجور في تونس منذ عام 2000 زيادة ملحوظة، حيث ارتفعت من 2.6 مليار دينار إلى أكثر من 24.3 مليار دينار بحلول عام 2025. هذا النمو السريع يستهلك ما يقارب نصف الميزانية العامة للدولة، مما يحد من القدرة على تمويل مشروعات التنمية والاستثمار التي من شأنها تحفيز النمو الاقتصادي.

وبحسب تقارير البنك الدولي، فإن تونس تعد من بين الدول التي تعاني من أعلى نسب كتلة الأجور إلى الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي، حيث وصلت النسبة في عام 2023 إلى 14%. من جانبه، حذر صندوق النقد الدولي من أن استمرار هذه الزيادة في كتلة الأجور قد يؤدي إلى حدوث عجز مالي مزمن يصعب معالجته في المستقبل.

برنامج إصلاحي بعواقب مزدوجة

تهدف الحكومة من خلال هذا البرنامج إلى تقليص كتلة الأجور إلى حوالي 12.6% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2026. لكن هذه الخطوة الإصلاحية، على الرغم من أنها ضرورية لتخفيف الضغط على الموازنة، فإنها لا تخلو من عواقب مزدوجة. فمن جهة، يسهم البرنامج في تقليص الأعباء المالية الناتجة عن زيادة الأجور، ولكنه من جهة أخرى قد يزيد الضغط على صناديق التقاعد، التي تعاني أصلًا من مشاكل هيكلية تتمثل في نقص التمويل وزيادة عدد المتقاعدين. لقد بدأ تطبيق هذا البرنامج في عام 2022، واستفاد منه أكثر من 11 الف موظف حتى أوت 2024. وتعتبر الحكومة أن التقاعد المبكر يعد أحد الحلول المؤقتة لتقليص الأعباء المالية، لكنه يفرض ضرورة إصلاح شامل لنظام التقاعد. يشمل هذا الإصلاح زيادة المساهمات للصناديق الاجتماعية، توسيع قاعدة المشتركين، وتعزيز الرقابة على النفقات. هذه الإجراءات ضرورية لضمان استدامة الموارد المالية للدولة في ظل زيادة عدد المتقاعدين في المستقبل.

نحو ترشيد أكثر شمولاً

لا يقتصر التوجه الحكومي على تطبيق برنامج التقاعد المبكر فقط، بل يمتد إلى اتخاذ إجراءات أخرى من شأنها تقليص أعداد الموظفين في القطاع العام بشكل عام. ففي إطار سياسة ترشيد النفقات، تم تجميد الانتدابات في القطاع العام منذ سنوات طويلة، مع عدم سد الشغورات الناتجة عن الإحالات على التقاعد. كما تشمل الإصلاحات تقليص عدد موظفي الحضائر، الذين من المتوقع أن يصل عددهم إلى حوالي 12 الف موظف بحلول عام 2025.

ولكن بالرغم من هذه الإجراءات، يبقى الطريق طويلًا نحو تحقيق التوازن المالي المنشود. فعلى المدى القريب، ستواجه الحكومة تحديات متزايدة تتعلق بتمويل جرايات التقاعد، في ظل ارتفاع عدد المتقاعدين وتراجع أعداد المشتركين في النظام. وعلى المدى البعيد، سيكون من الضروري تعزيز نمو القطاع الخاص، ليصبح محركًا رئيسيًا لفرص العمل، وبالتالي تقليص الاعتماد على القطاع العام كمصدر رئيسي للتوظيف.

رؤية شاملة للإصلاح المالي

إن برنامج التقاعد المبكر ليس إلا جزءًا من رؤية أوسع للإصلاح المالي في تونس. لتحقيق النجاح في هذا المسعى، يتطلب الأمر تكاتف جهود الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني فالتحديات المالية التي تواجهها تونس ليست مسألة يمكن تجاوزها عبر إجراءات جزئية أو قرارات منفردة. بل تحتاج إلى استراتيجيات شاملة تركز على الإصلاحات في مجالات متعددة، بما في ذلك التعليم والصحة، بالإضافة إلى تحسين البنية التحتية، بهدف خلق بيئة اقتصادية أكثر جذبًا للاستثمارات المحلية والأجنبية.

إن التحدي الأكبر يكمن في تحقيق توازن بين الحاجة الملحة للترشيد المالي، وبين التزامات الحكومة تجاه المواطنين في توفير خدمات أساسية تلبي احتياجاتهم. يبقى برنامج التقاعد المبكر خطوة شجاعة، ولكنه يظل بحاجة إلى إصلاحات جذرية في النظام التقاعدي لضمان استدامة هذا التوجه على المدى الطويل. في النهاية، فإن نجاح هذا البرنامج يعتمد بشكل كبير على قدرة الحكومة على تحقيق توازن بين احتياجات المواطنين الاقتصادية وأهدافها المالية، في ظل سعيها نحو تحقيق استقرار اقتصادي مستدام في المستقبل.

مقارنة بشهري نوفمبر وديسمبر

زيادة بـ 12.2 % في مخزونات السدود

جلال العرفاوي

تعيش السدود التونسية ومنذ بداية السنة الجديدة 2025 تحسنا واضحا في مخزوناتها من المياه خاصة بعد الأمطار الأخيرة التي عرفتها مختلف مناطق البلاد مسجلة ارتفاعا في طاقة الخزن بنحو 12.2 % مقارنة بما تم تسجيله خلال شهري نوفمبر وديسمبر من السنة الماضية.

إيرادات بـ 214 مليون متر مكعب

بالعودة إلى الإحصائيات الصادرة عن الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى التابعة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أشارت الأرقام إلى أن نسبة الامتلاء العامة بالنسبة إلى جميع السدود التونسية والبالغ عددها 36 سدا وصلت إلى حدود 31.8 % وذلك إلى غاية 22 جانفي الحالي مسجلة زيادة بـ 12.2 % مقارنة بما تسجيله خلال شهر نوفمبر الماضي والتي لم تتجاوز آنذاك 19.6 % وهو ما مكن من بلوغ طاقة خزن تقدر بـ 747.473 مليون متر مكعب . وسجلت السدود خلال المنخفض الأخير الذي امتد من 12 إلى غاية 20 جانفي الحالي إيرادات هامة من المياه بلغت 214 مليون متر مكعب ، غير أن هذا التحسن لا يحجب تواصل العجز في المخزونات مقارنة بمستوى المعدلات المسجلة خلال السنوات الثلاثة الماضية والمقدرة بـ 831.856 مليون متر مكعب والذي انحصر في حدود 84.383 مليون متر مكعب بعد أن كان يقدر بـ 200.718 مليون متر مكعب مسجلا تراجعا معتبرا.

سدود الشمال تسجل أفضل المعدلات

الأمطار الأخيرة التي شهدتها مناطق الشمال حيث تتواجد بها السدود الرئيسية عرفت تساقط كميات هامة جدا حيث سجلت طبرقة 257 مم وعين دراهم 219 مم ونفزة 178 مم وبني مطير 176 مم وسجنان 155 مم وهو ما مكن من تحسن نسبة الامتلاء لسدود الشمال متجاوزة نسبة 50 % في عدد منها على غرار سد بربرة (98.3 %) والزرقة (77.7 %) والبراق ثاني أكبر السدود التونسية ويعد المخزون الاستراتيجي لمياه الشرب (65 %) وبني مطير (63.2 %) والمولى (54 %) والكبير (51.7 %) والقمقوم (50.1 %) . كما سجل سد سيدي سالم الذي يعد أكبر خزان مائي على المستوى الوطني تحسنا طفيفا في نسبة الامتلاء مقارنة بشهر نوفمبر الماضي لتستقر عند حدود 19 % وبكمية خزن تقدر بـ 109.986 مليون متر مكعب بعد أن كانت لا تتعدى 88.170 مليون متر مكعب.

4 سدود خارج الخدمة

على عكس سدود الشمال لم تشهد مخزونات سدود الوطن القبلي والوسط زيادة ملحوظة حيث بلغت نسبة الامتلاء العامة بسدود الوطن القبلي وعددها 6 سدود 18.2 % في حين لم تتجاوز حدود 11.3 % بسدود الوسط البالغ عددها 8 . وقد تسببت قلة التساقطات في تدني مخزونات 4 سدود إلى ما دون 1 % وأصبحت خارج الخدمة على غرار سد سيدي عيش بقفصة (0 %) وشيبة (0.4 %) والبرك (0.5 %) والهوارب بالقيروان (0.9 %) حيث لا تضم هذه السدود الأربعة مجتمعة سوى على 771 ألف متر مكعب مما يتجه إلى الاعتماد على سدود الشمال للقيام بعمليات تحويل المياه باعتماد الضخ لتلبية الحاجيات من مياه الشرب والري للمناطق التي تشهد تراجعا في مخزونات السدود.

منع الزراعات السقوية الجديدة

رغم التحسن المسجل في مخزونات السدود ورغم مطالبة فلاحي المناطق السقوية العمومية بالانطلاق في موسم زراعة الخضر والزراعات الفصلية كالطماطم وما قبل الفصلية كالبطاطا إلا أن وزارة الفلاحة والموارد المائية أكدت في بلاغاتها الموجهة إلى المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية على عدم برمجة زراعات سقوية جديدة خاصة منها الخضروات الآخر فصلية والقرعيات واجتناب التعاقد مع المزودين لاقتناء مشاتل أو كراء أراضي فلاحية للغرض ، وعدم تركيز مضخات بمختلف أنواعها على ضفاف الأودية ، وعدم إبرام عقود إنتاج الطماطم مع الوحدات الصناعية وذلك إلى حين تحسن في مخزون السدود بما يسمح باستغلال المنظومات المائية بما يعني تجاوز النسبة العامة لامتلاء السدود 50 % في حين أن النسبة الحالية هي في حدود 31.8 %.

منشئات مائية جديدة في طور الإنجاز

بعد الانتهاء من أشغال تعلية سد بوهرتمة بكلفة 91 مليون دينار والذي سيمكن من رفع طاقة خزن السد وتوفير كميات إضافية تقدر بـ 33 مليون متر مكعب يتم حاليا إنجاز مشاريع مائية جديدة لتخزين المياه كمورد استراتيجي لمدة تصل إلى 4 أو 5 سنوات لفائدة القطاع الفلاحي أو لمياه الشرب وهي تتمثل في وإحداث سد ملاق العلوي بولاية جندوبة (277 مليون دينار) والذي سيمكن من استيعاب 195 مليون متر مكعب إضافة إلى سد «الدويميس « و «السعيدة « و « القلعة الكبرى « والربط بينهما فضلا عن الاستعداد للانطلاق في إنجاز كل من سد « خلاد « بتبرسق من ولاية باجة بتكلفة 150 مليون دينار وبطاقة خزن تقدر بـ 27 مليون متر مكعب والرغاي» بغار الدماء من ولاية جندوبة.

مؤكدا ضرورة انسجام مؤسسات الدولة

رئيس الجمهورية يرد ضمنيا على بيان "الوحدة"؟

صابر الحرشاني

حمل البلاغ المقتضب الذي نشرته رئاسة الجمهورية بخصوص الاجتماع الأخير مع أعضاء الحكومة دلالات متعددة، يبدو من بينها التفاعل الضمني مع بيان مجموعة من نواب البرلمان الذي دعا إلى الوحدة والحوار مؤخراً.

وخلال إشرافه على اجتماع لأعضاء الحكومة، شدّد رئيس الجمهورية على وحدة الدولة وضرورة الانسجام الكامل بين مختلف مؤسساتها، ح

يث أكّد قيس سعيد على أن للدولة سياسة واحدة في ظل دستورها وفي ظلّ تشريعاتها على مختلف أصنافها. مثل هذا الخطاب كان حاضراً بقوة خلال حكومة الحشاني، وفُهم منه حينها أن المستهدف منه من كانوا في الحكومة ويعملون في تضاد مع التوجيهات والسياسات التي يتم رسمها، خاصة أن رئيس الدولة قد تحدث في خطاب عيد الجمهورية عن مسؤولين قال إنهم ارتموا في أحضان اللوبيات بعد مدة وجيزة من تكليفهم.

من المقصود؟

ويبدو أن الحديث عن الانسجام بين مؤسسات في الدولة هذه المرّة لا يعني الحكومة وحدها، حيث أن البرلمان هو أول المؤسسات التي انبثقت عن دستور 25 جويلية 2022، ومن الغير المستبعد أن يكون هو المعني بهذا الكلام.

وكان عضو مجلس نواب الشعب غير المنتمي إلى كتل برلمانية، النائب ثابت العابد، قد تلا خلال أشغال الجلسة العامة منذ اكثر من اسبوع، بياناً يتعلق بالوحدة الوطنية واعتبارها السبيل الأنجع لمجابهة التحديات المستقبلية. وكشف النائب أن البيان ممضى من قبل مجموعة من النواب.

وجاء في البيان أنه قد طُرح منذ أيام على الساحة موضوع الوحدة الوطنية باعتبارها مرتكزاً لتفعيل الحياة السياسية، منوهاً إلى أن أسبابه تتعلق بالاستجابة للتحولات التي تشهدها الساحة الدولية بشكل عام والساحة العربية بشكل خاص، خاصة وأن رئيس الجمهورية قيس سعيّد قد تطرق إلى الوحدة الوطنية في أكثر من مناسبة.

وأشار البيان إلى التحليل المعمق للتغيرات المتسارعة دولياً وإقليمياً وما تضمنه من مؤشرات خطيرة من شأنها المساس من المصالح الوطنية والقومية، وتهديد سيادة الدول وأمنها، بما يفيد أن بلادنا ليست في منأى عن هذه التأثيرات الخطيرة التي ستفرزها هذه الأحداث، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار المواقف المشرفة التي اتخذتها تونس تجاه العدوان الصهيوني في فلسطين ولبنان حسب نص البيان.

واعتبر البيان أن الاكتفاء بسياسة أحادية الأبعاد واستسهال استعمال الأساليب الزجرية في التعامل مع المخالفين في الرأي قد لا يكون الحل الأنسب في المرحلة الحالية.كما اعتبر البيان انه يجدر التنويه الى ان الوحدة الوطنية لا تقوم على فكرة الحقيقة المطلقة بل هي انعكاس لقدرة النظام السياسي على استيعاب فكرة التعدد والتنوع الى يستقي منها مشروعية وجوده.

وقد طالب النواب المضمون على البيان، وفق تلاوة ثابت العابد، ''باجراءات عملية منها ترسيخ استقلالية القضاء وإطلاق سراح كل من تعلقت قضيته بالرأي من سياسيين ونقابيين وإعلاميين ومدونين ونشطاء وتنقيح القوانين الزجرية في إدارة اختلافات فكرية أو سياسية''.

و وُصف هذا البيان الذي حمل توقيعات النواب ثابت العابد ومحمد علي و حمدي بن صالح و الطاهر منصور و شكري البحري و هالة جاب الله و مسعود قريرة و محمود شلغاف ورضا الدلاعي و عبد الرزاق عويدات بأنه أكثر المواقف وضوحا في كسر الصورة النمطية المتعارف عليها بخصوص مجلس نواب الشعب بكونه موال للوظيفة التنفيذية.

رد ضمني

ويبدو أن رئيس الجمهورية، بتذكيره بالدستور خلال كلمته الأخيرة، أراد توجيه رسالة إلى النواب مفادها أن تداخل الصلاحيات والمهام هو من الماضي، حيث إن وضع السياسات العمومية هو اختصاص حصري لرئيس الجمهورية، ولا يمكن لأي جهة أخرى التدخل تحت أي ذريعة كانت.

كما أن هذه الرسالة تتماشى مع مواقفه المعلنة سابقاً التي تؤكد رفضه القاطع للحوارات الشكلية والعودة إلى الوراء، في إشارة إلى أساليب إدارة الدولة السابقة التي كانت تعتمد التوافقات الهشة بين الأطراف السياسية على حساب وحدة الدولة ومصالحها العليا.

إلى جانب ذلك، شدد سعيد مراراً على أهمية احترام النصوص الدستورية والتشريعات السارية، بما يجعل من الالتزام بتوجيهات رئاسة الجمهورية في رسم السياسات أمراً لا جدال فيه، وهو ما قد يُفسَّر بأنه رد غير مباشر على دعوة النواب الأخيرة للحوار الوطني تحت شعار "الوحدة الوطنية". ومن الواضح أن رئيس الجمهورية يصرّ على ترسيخ نظام سياسي جديد يقوم على وضوح الأدوار والصلاحيات بين مؤسسات الدولة، بعيداً عن ازدواجية القرار التي كانت سبباً رئيسياً في تعطيل الأداء الحكومي في فترات سابقة.

وفي هذا السياق، قد يُعتبر هذا الموقف رسالة حاسمة إلى البرلمان، تدعو إلى التركيز على أداء دوره التشريعي والرقابي ضمن الإطار الذي يحدده الدستور، وترك السياسات العامة لرئاسة الجمهورية باعتبارها الجهة التي تمثل السيادة الوطنية وتتحمل مسؤولية حماية الدولة في ظل التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة.

ويشار الى أن رئيس المجلس إبراهيم بودربالة قد اعتبر أن تلاوة هذا البيان مخالف لجدول اعمال الجلسة العامة مذكرا باحكام النظام الداخلي التي تقتضي من رئيس الجلسة التنبيه على النائب بالخروج على موضوع الجلسة في مداخلته.

لفائدة نساء من بعض معتمديات سوسة

قافلة صحية لتقصي سرطان الثدي

محمد الدريدي

نظّم الدّيوان الوطني للأسرة والعمران البشري بالشّراكة مع جمعية نوران للوقاية من الأمراض السّرطانية ومخابر "ميديس" يوم السبت الماضي، القافلة الصّحية الثامنة لتقصي سرطان الثّدي عبر المصحّة المتنقلة « ماموليف » وذلك لفائدة أهالي منطقة النفيضة وبوفيشة وكندار.

وأفاد المدير الجهوي للأسرة والعمران البشري بسوسة، حاتم الهويمل بأن عددا هاما من نساء العمادات التابعة لمعتمديات النفيضة وكندار وبوفيشة، استفدن من خدمات هذه القافلة الصحية التي مكّنت في فضاء المستشفى المحلي بالنفيضة من تأمين عيادات للتّقصي المبكّر لسرطان عنق الرحم ولسرطان الثّدي عبر الفحص الشّعاعي/الماموغرافيا.

وأضاف أنّ ثلّة من إطارات الإدارة الجهوية للصحة بسوسة ومن أطباء قسم النساء والتوليد ومن قسم الامراض السرطانية، أمّنوا فحصا تكميليا للنساء المستفيدات مباشرة بعد الفحص السريري وذلك بهدف مواصلة متابعة الحالات التي تستوجب تدخلا طبيا لاحقا.

وتم بنفس المناسبة تقديم خدمات للتّثقيف الصّحي حول طرق الوقاية وأهمية القيام بعيادات الكشف المبكّر.

ولاحظ أن هذه المبادرة الإنسانية تأتي من أجل توفير الخدمات الصحية للمواطنين في مناطقهم، وتقريب خدمات الطب الاختصاص خصوصًا للمنتمين للفئات المحتاجة الذين يجدون صعوبة في التنقل إلى مراكز الصحة الاساسية.

وتابع أن هذه القافلة الصحية وغيرها من القوافل الصحية، تعدّ أحد أهم الآليات لدعم القطاع الصحي في المعتمديات التي تعاني من نقص في الإمكانيات الطبية، حيث تساهم في تخفيف العبء على المواطنين، وتحقيق الوقاية الصحية من خلال تقديم فحوصات مجانية تساعد على الكشف المبكر عن الأمراض، وهو ما يمثل عاملًا أساسيًا للحد من انتشارها والسيطرة عليها مبكرًا قبل أن تتفاقم الحالات.

وستواصل هذه القافلة، التي تعدّ تجربة جديدة من نوعها في تونس لشراكة ثلاثية الأطراف بين القطاعين العمومي والخاص والمجتمع المدني، جولتها عبر كافة ولايات الجمهورية، وذلك وفق برنامج عمل يمتد على كامل السنة الجارية ويشمل المناطق الداخلية النائية والأوساط الريفية المنعزلة.

من اجل مزيد تحفيز الاستثمار

مقترح قانون لتعزيز الحرية الاقتصادية

صابر الحرشاني

تقدمت مجموعة من النواب بمقترح قانون يسعى إلى تعزيز الحرية الاقتصادية في تونس، وتقليل تجريم الجنح المالية، وتوفير بيئة قانونية محفزة للنمو الاقتصادي، ويؤكد اصحاب المبادرة أن هذا النص يندرج ضمن جهود البرلمان لدعم الاستثمار المحلي والأجنبي، وتحقيق النمو في البلاد.

وينتمي النواب اصحاب المبادرة الى مختلف الكتل البرلمانية و النواب غير المنتمين الى الكتل ما يرجح تمريره في صورة الانتهاء من نقاشه قريبا و موافقة مكتب مجلس نواب الشعب على احالته الى الجلسة العامة.

وينص الفصل الأول الذي يعكس فلسفة مقترح القانون على اعتبار الحرية الاقتصادية حقًا أساسيا مكفولًا للأفراد والمؤسسات، بحيث يمكنهم ممارسة أنشطتهم الاقتصادية بحرية ودون تدخل غير مبرر من السلطات، مع الالتزام بالقوانين والأنظمة التي تضمن حماية حقوق المستهلك والمنافسة النزيهة، ويهدف هذا الفصل أيضا إلى الحد من البيروقراطية، التي طالما شُكّلت عقبة أمام المستثمرين في تونس.

تقنين التدخلات والعقوبات

و يؤكد الفصل الثاني على منع تجريم أي نشاط اقتصادي مشروع إلا في حالات الانتهاكات الجسيمة التي تهدد النظام العام أو السلامة العامة، على أن يكون التدخل مبررا قانونيًا وتحت إشراف قضائي، كما يمنع هذا الفصل ممارسة السلطات العامة أي ضغوط غير قانونية أو التهديد بعقوبات جزائية ضد الأفراد أو المؤسسات.

حرية الاستثمار دون ترخيص مسبق

وينص الفصل الثالث من المبادرة على أن تُكفل حرية الاستثمار للأفراد والمؤسسات دون الحاجة إلى ترخيص مسبق، إلا في القطاعات التي تتطلب تنظيما خاصا لأسباب تتعلق بالأمن أو الصحة العامة، حيث يهدف هذه الفصل إلى تسهيل دخول المستثمرين إلى السوق التونسي وتبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بمشروعاتهم، مع ضمان مراقبة الأنشطة الاقتصادية لضمان الالتزام بالقوانين.

ويُلزم الفصل الرابع السلطات بحماية المنافسة النزيهة من خلال مكافحة الممارسات الاحتكارية، ويمنع وضع قوانين تمنح امتيازات احتكارية إلا إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، وبشروط وضوابط واضحة.

و يرى أصحاب المبادرة أن استقرار القوانين الاقتصادية يمثل عاملًا أساسيا لجذب المستثمرين، وهو ما ينص عليه الفصل الخامس، حيث يلتزم هذا الفصل بتوفير بيئة قانونية مستقرة تضمن عدم إجراء تغييرات مفاجئة أو تهديدات قانونية قد تؤثر على الاستثمارات.

التخفيف من تجريم الجنح المالية

ويخصص الفصل السابع من مقترح القانون الذي تمت احالته الى لجنة المالية و لجنة التخطيط الاستراتيجي الى معالجة الجنح المالية، بحيث يتم التمييز بين الأخطاء البسيطة والانتهاكات الجسيمة التي تؤثر على الاقتصاد الوطني، كما ينص على فرض عقوبات بديلة مثل الخطايا أو التسويات بدلاً من العقوبات السالبة للحرية.

و ينص الفصل الثامن على تطبيق القانون بأثر رجعي لصالح الأفراد والمؤسسات، شريطة أن يؤدي ذلك إلى إلغاء تجريم أفعال اقتصادية سابقة، باستثناء حالات الفساد والانتهاكات الخطيرة.

مراجعات دورية للقوانين الاقتصادية

و يلزم الفصل التاسع الدولة بإجراء مراجعات دورية للقوانين الاقتصادية لضمان توافقها مع المتغيرات المحلية والدولية، و يقترح تحسين البيئة الإدارية والرقمية لتأسيس الشركات، وتبسيط الإجراءات، وتقليل التكاليف الزمنية والإدارية المرتبطة بها، مما يساهم في الحد من تأثير الوسطاء على الشركات الناشئة.

كما يتضمن مقترح القانون احكام تقضي بمنح المستثمرين بطاقات خاصة تتيح لهم أولوية في الخدمات الإدارية والنفاذ إلى المعلومات المتعلقة بمشروعاتهم. كما يقترح إنشاء منصات إلكترونية تُمكّن المستثمرين من التواصل المباشر مع الأجهزة الرقابية وتقديم التظلمات أو الإبلاغ عن التهديدات التي قد تعيق نشاطهم الاقتصادي.

و بحسب وثيقة شرح الأسباب المرافقة لمشروع القانون يرى النواب أن هذا المقترح يمثل خطوة ضرورية لخلق بيئة اقتصادية تنافسية ومستدامة في تونس، و يطمحون من خلال هذا النص إلى تعزيز الابتكار وريادة الأعمال، وتوفير بيئة قانونية مستقرة وآمنة تدعم المستثمرين، ما قد يسهم في تقليل نسب البطالة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ويلخص أصحاب المبادرة النص بكونه يدعم الابتكار من خلال انه يمنح حرية أكبر للأفراد والمؤسسات لبدء مشروعاتهم دون عراقيل، و يعمل على تحفيز الاستثمار، عبر تقليل القيود القانونية والإدارية، و جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، الى جانب الحد من البيروقراطية و تقليل التعقيدات الإدارية التي طالما أثرت سلبًا على النشاط الاقتصادي.

ويرى مراقبون ان فتح المجال لنقاش القانون قد تساعد على تطويره و على تقديم إجابات بخصوص بعض النقاط الغامضة التي تتخلل ما فيه من ايجابيات خاصة بخصوص التطبيق بأثر رجعي و الذي يمكن أن يواجه معارضة بسبب تأثيره المحتمل على القضايا السابقة على ان تطبيق بعض الأحكام تتطلب رقابة صارمة لمنع استغلال الحرية الاقتصادية في أنشطة غير مشروعة.

ويرى النواب اصحاب المبادرة انه إذا تم إقرار هذا القانون وتطبيقه بشكل سليم، فإنه قد يشكل نقطة تحول في الاقتصاد التونسي.

و ستكون مناقشة هذا النص فرصة مهمة في البرلمان لاثارة النقاش حول الإصلاحات الهيكلية التي يحتاجها الاقتصاد و حول كل الآليات الممكنة و الكفيلة بالمساهمة في تحسين مناخ الاستثمار، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة التي طالما انتظرها الشعب التونسي.

نابل

وفاة إمرأة بسبب "اكسيد الكربون"

توفيت امـــرأة، تبلغ من العمر 27 ســـنة وأحيل زوجها على العناية المركزة جرّاء الاختناق بثاني اكســـيد الكربون بســـبب استخدام "كانون" داخل غرفة مغلقة الابواب والنوافذ بمنزلهما الكائن بمنزل تميم ورغم تحويلهما الى مركز الاســـعاف الطبي والاستعجالي والانعاش بالعاصمة، فإن المرأة توفيت.

القيروان

منحرف يهدد التلاميذ بساطور

اقتحم منحرف المدرســـة الإعدادية أبي زمعة البلوي وســـط القيروان حاملا " ساطور " مما خلف حالة من الهلع و الذعر في صفوف التلاميذ و المربين.

وقد كان يلاحق احد التلاميذ ليعتـــدي عليه حيث قام الأخير بدفع حارس المؤسسة التربوية عند محاولة منعه مما استوجب ابلاغ الوحدات الأمنية بالمنطقة والتي تحولت على عين المكان و تم فتح بحث أمني في الغرض.

الكاف

وفاة سائق دراجة نارية صدمته سيارة تهريب

جد على الطريق رقم 750 بمنطقة عين عناق، معتمدية قلعة سنان، حادث مرور أســـفر عن حالة وفاة. ويتمثل الحادث في اصطدام ســـيارة تهريب محروقات بدراجة نارية ادى الى وفاة سائق الدراجة النارية على عين المكان.

تونس

حجز 17 صفيحة من مخدر القنب الهندي

تمكنت الوحـــدات الأمنيـــة التابعة لمنطقة الأمـــن الوطني بقرطاج من العثور عـــلى 17 صفيحة من مخدر القنب الهندي ومبلغ مالي قـــدره 12 ألف دينار داخل منـــزل و بعد جملة من التحريات الميدانية أمكـــن التعريف بهوية المظنون فيه الرئيسي الذي تم القبض عليه بمحل سكناه وحجز مبلغ مالي قدره 4000 دينار، كما تم القبض على مشـــاركيه في عملية الترويج تواليا منهم فتاتين أين تم حجز 10 أقراص مخدرة

باستشـــارة ممثل النيابة العموميـــة أذن بالإحتفاظ بجميع الأطراف مـــن أجل "ترويج المخـــدرات" وإدراج آخر بالتفتيش والأبحاث متواصلة.

قفصة

القبض على 35 شخصا مفتش عنهم وحجز مخدرات ومسروقات

قامت الوحدات الأمنية التابعة لمنطقة الأمن الوطني بقفصة بحملة أمنية بالجهة أسفرت عن القبض على 35 شخصا مفتش عنهم و حجز 39 قرصا مخـــدرا و 21 قطعة من مخدر القنب الهندي ومبلغ مالي قدره 1540 دينار ،وحجز 26 دراجة نارية و معدات كهربائية وتجهيزات منزلية مسروقة.

بين قفصة و تطاوين وقبلي

إحباط عمليات تهريب قيمتها 370 ألف دينار

تمكنت وحـــدات منطقة الحرس الوطني برمادة من ضبط 5 ســـيارات محملة ببضاعة مجهولة المصدر قدرت قيمتها بأكثر من 170 ألف دينار. ومن جهتها تمكنت وحدات منطقة الحرس الوطني بتطاوين من ضبط ســـيارة محملة ببضاعة مجهولة المصدر والتي قدرت قيمتها بأكثر من 89 ألف دينارا

كما تمكنـــت وحدات منطقة الحـــرس الوطني بقفصة من إحبـــاط 2 عمليات تهريـــب لبضاعة خاضعـــة لقاعدة إثبات المصدر على متن 2 وسائل حيث قدرت القيمة الجملية للبضائع المحجوزة بحوالي 70 ألف دينار .وبدورها تمكنت وحدات منطقة الحـــرس الوطني بقبلي مـــن إحباط عمليـــة تهريب لبضاعة خاضعة لقاعـــدة إثبات المصدر على متن وســـيلة حيث قدرت القيمة الجملية للبضائع المحجوزة بحوالي 41 ألف دينار.

وقـــد تم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشـــأن البضائع المهربة والوسائل المستخدمة في نقلها.

نابل

الإطاحة بشبكة مختصة في الإبحار خلسة

تمكنت وحدات الأمـــن ،التابعة للمنطقـــة البحرية للحرس الوطني بالهوارية، من ضبط 13 شـــخصا، بينهم اثنان مفتش عنهما مـــن أجل تورطهمـــا في قضايا حق عـــام، وهم بصدد التحضير للمشاركة في إحدى عمليات الإبحار خلسة

وقـــد تم حجز مركبا بحريا مجهزا بمحـــرك ومبلغ مالي من العملـــة الأجنبية. وبناءً عـــلى تعليمات النيابـــة العمومية، تمّ الاحتفاظ بالمشـــتبه بهم واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في شأنهم.

المكنين

يقتل شقيقه بسبب الإرث

جـــدت بمدينـــة الشراحيل جريمة قتل حيث عمد شـــخص ،من مواليد 1958، على قتل شـــقيقه، مـــن مواليد 1951، و لاذ بالفرار،وقد تم العثور على الهالك بالمحيط الدائري لمقر ســـكناه بعد أن تعرّض لإصابات حادة على مســـتوى الرأس، قبل أن يتم إلقاء القبض على الجاني بمدينة سوسة وقد تم فتح تحقيق من أجل القتل العمد مع سابقية القصد.

وقد تنقل قاضي التحقيق وعاين الجثة وأذن للطبيب الشرعي لتشريحها ومعرفة أســـباب الوفاة، وتفيـــد الأبحاث الأولية أن سبب القتل يعود لخلافات حول الإرث.

المهدية

الكشف عن ملابسات جريمة جدت سنة 2018

قرّرت دائرة الاتهام بمحكمة الاســـتئناف بالمنستير استئناف التحقيق بعد ظهور أدّلـــة جديدة بخصوص جريمة قتل، تعود أطوارها إلى ســـنة 2018، والتي جدّت بالشابة وقد أكدّ القاضي فريد بن جحا، مســـاعد الوكيل العام والناطق الرســـمي باسم محاكم المنستير والمهدية ، أنّ زوجة القاتل وبعد مرور 6 سنوات من ارتكاب الجريمة، اتصلـــت بالنيابة العمومية، وأعلمت بأنّ زوجها، من مواليد 1977، هو مرتكب جريمة القتل.

وللتذكير فإن القضية تمّ حفظها منذ سنة 2018، لعدم وجود أدلة كافية على ارتكاب الجريمة، وقد تم استنطاق المظنون فيه من طرف دائرة الاتهام، وتقرّر إصدار بطاقة إيداع ضدّه، وإرجاع الملف، لقاضي التحقيق على ضـــوء الحقائق والمعطيات،وأضاف بن جحا أنّ الزوجة أفادت بأنّ زوجها القاتل دخل إلى منزل زوجة عمّه، الهالكة (من مواليـــد 1959) في ذلك الوقت ، وقام بسرقة مصوغها ثم قتلها وغادر المكان.

بين سليانة والقيروان

الكشف على شبكات لسرق المواشي

تمكنت وحـــدات الحرس الوطني في ســـليانة والقيروان من كشف شـــبكات إجرامية مختصة في سرقة المواشي والممتلكات. وقد تم يوم 21 جانفي كشـــف عملية سرقة قطيع من الأغنام بمعتمدية سليانة الشمالية، حيث قام اللصوص بخلع إسطبل و تسميم كلاب الحراسة. كما أسفر التمشيط الأمني عن العثور على دليل جنائي مكّن من تحديد هوية أحد المتورطين، مما أدى إلى القبض عليه واســـترجاع 14 رأس غنم، مع مواصلة البحث عن شركائه.

وفي الروحية تمت مداهمة منزل والقبض على شخص مفتش عنه، بالإضافة إلى ضبط شاحنة وعدد من الأغنام المسروقة، وقد أذنت النيابة العمومية بحجزها وفتح بحث تحقيقي في القضية.

كما تمكنت وحدات منطقة الحـــرس الوطني بالقيروان من إحباط عملية سرقة رؤوس أغنام لأحد متساكني منزل المهيري، حيث تم القبض على السارق واســـترجاع القطيع. من جهتها نجحت في الكشف عن عملية سرقة شاحنة خفيفة والقبض على مرتكبها واسترجاعها وأذنت النيابة العمومية اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في كل القضايا.

حرب غزة ومستقبل النضال ضد الاحتلال

المقاومة تصنع منعرجا حاسما في الصراع مع المحتل

تتربع المعارك الضارية التي احتدمت بين الأمة العربية والكيان الصهيوني، على عرش الأحداث المفصلية في تاريخ منطقة غرب آسيا المعاصر، فمنذ ملاحم القرن العشرين التي خاضت غمارها الجيوش العربية ضد الكيان الصهيوني في العقود الأولى لاغتصابه الأرض المقدسة، وصولاً إلى المواجهات المتأخرة التي تصدرت مشهدها كتائب المقاومة اللبنانية والفلسطينية، شهدت أنماط النزال واستراتيجياته ونتائجه تحولات عميقة الجذور.

ومن هذا المنظور، فإن تمحيص أوجه التماثل والتباين بين ملحمة غزة الأخيرة والمعارك السالفة بين الكيان الصهيوني والأمة العربية، يتيح لنا أن نعتبر النصر المؤزر للمقاومة الباسلة منارةً تاريخيةً وحدثاً فارقاً في مسيرة الصراع المصيري.

الطبيعة العقائدية والسياسية للمواجهات

لقد ترسخت مجابهة الكيان الصهيوني والسعي الحثيث لتحرير الأراضي الفلسطينية السليبة، غايةً ساميةً وهدفاً أسمى لكل الملاحم البطولية التي خاضتها الأمة العربية وفصائل المقاومة في وجه المحتل المتغطرس.

فمن وطيس معارك عامي 1948 و1967، حيث هبّت الجيوش العربية المتآزرة بقيادة مصر لنصرة فلسطين، إلى صولات وجولات حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله اللبناني المظفرة، ظلّ الدافع العقائدي النبيل والذود عن حياض القضية الفلسطينية المقدسة، شعلةً متقدةً لم يخبُ أوارها، ونبراساً متوهجاً لم يخفت ضياؤه.

دور القوى الخارجية

تتجلى من بين أبرز مظاهر التماثل بين ملحمة غزة الخالدة وسائر المعارك المصيرية التي خاضتها الأمة العربية ضد الكيان الصهيوني، تلك المساندة الظاهرة والمستترة التي قدمتها القوى الدولية لطرفي النزال. فقد برز في هذا المضمار، بجلاء لا يعتريه غموض، الدور الغربي المتغطرس، ولا سيما الأمريكي، في مؤازرة تل أبيب مؤازرةً شاملةً على كل الأصعدة، من السياسي إلى العسكري، ومن الاستخباراتي إلى الإعلامي والمالي، في نهجٍ ثابتٍ لم يتبدل.

وفي الضفة المقابلة، انبرى محور المقاومة الباسل متصدراً المشهد الإقليمي في دعم حماس، حيث آتى إسناده العسكري، في إطار استراتيجية "وحدة الساحات" المحكمة، ثماراً يانعةً في مجريات المعركة، مفضياً إلى تحقيق النصر المؤزر لمقاومة غزة الصامدة.

وفي خضم هذه الملحمة العظيمة، آثرت غالبية الدول العربية والإسلامية، ولا سيما الدول الخليجية، أن تقبع في ظلال الهامش، مكتفيةً بإطلاق العبارات الجوفاء والإدانات الخطابية العقيمة التي لا تتجاوز حدود اللسان، في مساعٍ واهية لوقف العدوان الغاشم.

الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية

شهدت ساحات النزال بين العرب والكيان الصهيوني، قديماً وحديثاً، توظيفاً محكماً لسلاح العقوبات والضغوط الدبلوماسية في إدارة دفة الصراع، وإن تباينت طبيعة هذه الضغوط ومراميها.

ففي المضمار السياسي، وعلى الرغم من تمادي الولايات المتحدة في إشهار سيف النقض (الفيتو) بصورة متواترة وجائرة لإجهاض مساعي مجلس الأمن في لجم العدوان، انبرت هيئات دولية عديدة ودول شتى، منفردةً، لتسليط سياط الضغط الاقتصادي والسياسي على الكيان المتغطرس.

وقد تجلت هذه المساعي الحثيثة في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، وفي إدانة محكمة الجنايات الدولية لقادة الكيان ووسمهم بوصمة مجرمي الحرب، وفي

تنامي موجة الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية المستقلة، ولا سيما في أرجاء القارة الأوروبية، وفي إصدار أحكام قضائية رادعة ضد جنود جيش الاحتلال في دول شتى كالبرازيل، وغير ذلك من الإجراءات المماثلة.

أما في ميدان الضغوط الاقتصادية، فبينما برز في المعارك الغابرة بين الجيوش العربية والكيان الصهيوني، قرار وقف تدفق النفط من الدول العربية كأبرز سلاح اقتصادي، تميزت الملحمة الأخيرة بما أحدثه أبطال اليمن من ضغط اقتصادي ساحق على الكيان الصهيوني، إذ أحكموا قبضتهم على شرايين الملاحة البحرية في البحر الأحمر وباب المندب، ما أفضى إلى شلل تام في ميناء إيلات الاستراتيجي في الأراضي المحتلة، وإلحاق خسائر فادحة بالتجارة الخارجية للكيان بلغت ثلث حجمها، في ضربة موجعة لاقتصاد الكيان المتهاوي.

تباينات ملحمة غزة الأخيرة عن المعارك السابقة

لئن اتسمت المعارك الغابرة بين الدول العربية (مصر وسوريا والأردن وغيرها) والكيان الصهيوني بطابعها الرسمي التقليدي، إذ كانت نزالاً بين جيوش نظامية وكيانات دولية معترف بها، فقد تجلت ملحمة غزة الأخيرة في صورة مغايرة كل المغايرة، حيث تصدرت المشهد فصائل المقاومة غير الحكومية، كحماس والجهاد الإسلامي وحزب الله، في صراعها المصيري مع الكيان الصهيوني.

المبادرة الهجومية الخاطفة لحماس في حين درج الكيان الصهيوني في المعارك السالفة على تبوؤ موقع المعتدي المتغطرس، بينما يُرغم الفلسطينيون على الانكفاء إلى خنادق الدفاع، شهدت الملحمة الأخيرة انقلاباً جذرياً في موازين القوى، إذ أذهلت حماس العالم بهجومها الصاعق غير المسبوق على الأراضي المحتلة، مستحوذةً على زمام المبادرة في ضربة أسطورية هزت أركان الكيان، ويجسّد هذا التحول المفصلي في مسار المواجهة، تطوراً نوعياً في الاستراتيجيات العسكرية لكتائب القسام، وتعاظماً جلياً في قدراتها القتالية.

الاستراتيجيات العسكرية والتكتيكات القتالية

إذا اعتمدت الجيوش العربية في معاركها الغابرة على الحرب النظامية بعتادها الثقيل، فقد تألقت ملحمة غزة الخالدة بما أبدعته كتائب القسام من فنون الحرب غير المتكافئة وقتال المدن، متسلحةً بصواريخ تشقّ عنان السماء، وطائرات مسيّرة تزلزل حصون الكيان، وعبوات ناسفة تدك معاقله، مع توظيف بارع لشبكة الأنفاق واستراتيجية محكمة لاستنزاف قواه.

الحاضنة الشعبية والتلاحم الجماهيري

تميزت المقاومة الباسلة، بفضل تجذرها العميق في نسيج المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة، بالتفاف جماهيري منقطع النظير، متفوقةً بذلك على الجيوش النظامية التي كبّلتها القيود البيروكراطية وأثقلتها السياسات الداخلية.

وقد مكّن هذا الدعم الشعبي المتين المقاومةَ من الثبات، في وجه الهجمة الصهيونية الغاشمة والاحتلال البغيض لغزة، متحديةً مخططات الكيان الخبيثة في خلق مأساة إنسانية ومجاعة وكارثة صحية لإركاع الناس وفرض شروط الهدنة المذلة، ما أفضى إلى تحطم آمال الكيان على صخرة الصمود الأسطوري، كما أتاح هذا النفوذ والتأييد الجماهيري الجارف للمقاومة، القدرة على رفد صفوفها بالأبطال وإعادة تنظيم كتائبها بسرعة خاطفة.

التطور التكنولوجي للمقاومة

على النقيض من الجيوش العربية التي ارتهنت للسلاح المستورد، تألقت كتائب القسام في تصنيع غالبية عتادها الحربي في مصانعها السرية، من صواريخ تدك معاقل الكيان، ومسيّرات تجوب سماءه، وأسلحة تحطّم دروعه، معتمدةً على سواعد أبنائها وعقول علمائها في التصنيع المحلي والإبداع التكنولوجي.

دور وسائل التواصل الاجتماعي والتغطية الإعلامية

برز في هذه الملحمة الخالدة دورٌ محوري لمنصات التواصل الاجتماعي، في نقل وقائعها وتصوير مشاهدها، فحين أحكم الكيان قبضته على منافذ غزة، حائلاً دون وصول الإعلاميين إليها، ومتعمداً استهداف حملة الأقلام وناقلي الحقيقة، غدت المنابر الرقمية منارةً تشعّ بالحقيقة من قلب المعركة، وتفضح جرائم المحتل أمام العالم أجمع.

التداعيات السياسية والعسكرية

أحدثت ملحمة طوفان الأقصى، وما تلاها من صمودٍ أسطوري لأهل غزة العزة على مدى ما يناهز خمسة عشر شهراً، انقلاباً جذرياً في موازين القوى السياسية والعسكرية في المنطقة برمتها، وقد ألقت هذه الملحمة التاريخية بظلالها على مسارات عدة، منذرةً بتحولاتٍ عميقة في منظومة أمن الكيان الصهيوني المتداعية، والنسيج السياسي والاجتماعي في الأراضي المحتلة، ومستقبل الضفة الغربية الثائرة، وشبكة علاقات الكيان الصهيوني مع محيطه الإقليمي والدولي.

وقد تجلت انتصارات المقاومة الباسلة، متفوقةً على كل تجارب الجيوش العربية السالفة، في صورةٍ مشرقة تستنير بها الأجيال، وتستلهم منها الدروس والعبر في مسيرة التحرير المظفرة.

يمكن شرح إنجازات المقاومة في مواجهة الكيان الصهيوني مقارنةً مع تجارب الجيوش العربية في ما يلي:

المرونة التكتيكية والاستراتيجية غير المتماثلة

تألقت كتائب القسام، بما أبدعته من فنون القتال المبتكرة، في إلحاق خسائر موجعة بالكيان الصهيوني تزلزل أركانه، ففي حين تجرعت الجيوش العربية في معاركها التقليدية كؤوس الهزائم المريرة، وفقدت شبراً من أراضيها، أو رضخت - كمصر - لمعاهدات سلام باهظة مفروضة عليها؛ حققت المقاومة الباسلة انتصارات خالدة باعتمادها فنون الحرب غير المتماثلة (من حرب الأنفاق المظلمة، والمسيّرات المظفرة، والصواريخ الباترة).

ولم تكتفِ المقاومة بإذلال الكيان وإرغامه على الانسحاب المخزي من غزة العزة - مخالفةً بذلك تبجحات قادة تل أبيب حول احتلال دائم لشمال القطاع - بل أجبرته صاغراً على إطلاق سراح مئات الأسرى من سجونه.

تحقيق الردع النفسي والاستراتيجي

أبدعت المقاومة، مسنودةً بأركان محور المقاومة من حزب الله وأنصار الله، في تحقيق معادلة ردع استراتيجي محكمة، إذ أمطرت عمق الكيان بوابل من الصواريخ، مستهدفةً مراكزه الحيوية ومعاقله الاقتصادية، وهو إنجاز عجزت عنه الجيوش العربية في معارك 1967 و1973، حين لم تفلح في فرض تهديد مستدام بهذا المستوى من النجاعة والفاعلية.

توظيف الإعلام والفضاء الرقمي

تألقت المقاومة في توظيف منصات الإعلام والفضاء الرقمي لنشر الرواية الفلسطينية في أرجاء العالم، في حين افتقرت الجيوش العربية في معاركها الغابرة إلى الأدوات الناجعة للتأثير في الرأي العام العالمي.

التضامن الشعبي العالمي

كشفت ملحمة غزة الخالدة عن قدرة المقاومة على استنهاض همم الشعوب وتحريك ضمير الإنسانية، ولا سيما عبر حملات نصرة الحق وإحقاق العدل، وقد شكّل التضامن العالمي الجارف مع قضية تحرير فلسطين ومناهضة الاحتلال الغاشم - وخاصةً في معاقل الغرب، حيث تفجر أعظم حراك طلابي شهدته الولايات المتحدة منذ ستينيات القرن المنصرم - منعطفاً تاريخياً في تدويل القضية الفلسطينية، وإماطة اللثام عن مآسي شعب يكابد ظلم المحتل وجبروته.

ديمومة المقاومة وصمودها

اضطرت الجيوش العربية للانكفاء إثر نكساتها العسكرية، ولكن كتائب القسام وفصائل المقاومة الأخرى تمكنت من الحفاظ على كيانها السياسي وقوتها العسكرية، رغم شراسة الهجمة الصهيونية وضراوتها.

تحولات جذرية

تميزت ملحمة غزة الخالدة بفوارق جوهرية عن المواجهات التقليدية بين العرب والكيان الصهيوني، من حيث طبيعة القوى المتصارعة، وفنون القتال، والتطور التقني للمقاومة، وقد حققت المقاومة إنجازات غير مسبوقة في إرساء معادلة الردع وحشد التأييد الشعبي والدولي، متفوقةً بذلك على تجارب الجيوش النظامية.

وتعكس هذه الانتصارات تحولاً جذرياً في نمط المقاومة، من الحروب التقليدية إلى المواجهة غير المتكافئة والحرب الشعبية الشاملة، ولا ريب أن هذه التحولات المفصلية ستُلقي بظلالها على مستقبل الصراع في المنطقة برمتها، مؤذنةً بفجر جديد من عصور النصر المبين.

الكيان المحتل يلعق خيباته بمهانة

اعترافات شعبية وسياسية بكفاءة المقاومة

يعكس الاعتراف الأخير للإعلام العبري، وتحديدًا القناة الـ12 الإسرائيلية، بتفوق حركة حماس في قطاع غزة على الرغم من الحرب المستمرة منذ 15 شهراً، صورة معقدة ومؤلمة لواقع الصراع بين الكيان الصهيوني وفصائل المقاومة الفلسطينية، والتي تؤكد على فشل استراتيجية "إسرائيل" في تحقيق أهدافها.

يُعتبر اعتراف القناة الـ12 الإسرائيلية، بقدرة حماس على الحفاظ على وجودها السياسي والعسكري في غزة، من أعمق الإشارات إلى فشل "إسرائيل" في القضاء على الحركة، فقد تطرق الإعلام العبري إلى صور مقاتلي كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، الذين ظهروا في شوارع غزة بعد توقف العمليات العسكرية. كانت هذه الصور بمثابة تحدٍ علني لقوة "الجيش الإسرائيلي" الذي كان يُفترض به فرض السيطرة الكاملة على القطاع.

في هذا الصدد، تشير التقارير إلى أن "إسرائيل" فشلت في تدمير بنية حماس العسكرية أو منعها من العودة إلى ساحة القيادة والسيطرة في غزة، وبالرغم من المذابح التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في القطاع، لم تحقق "إسرائيل" هدفها الأساسي وهو "تصفية حماس" عسكريًا أو سياسيًا، ما يجعل هذا الاعتراف بمثابة تراجع غير مباشر عن الوعود التي قدّمها قادة تل أبيب.

وأشار محللو الشؤون العسكرية في الصحف الإسرائيلية مثل "هآرتس"، إلى أن حماس أظهرت قوة استثنائية في عرض قوتها العسكرية أمام "الجيش" الإسرائيلي، وهو ما يعكس الفشل الكبير في تنفيذ أهداف الحرب. وعلى الرغم من الدعم الدولي الكبير الذي تلقته "إسرائيل" من الولايات المتحدة وحلفائها، لم تكن نتائج الحرب على غزة كما كان مأمولًا.

لقد كان الهدف الأساسي للحكومة الإسرائيلية في بداية الحرب هو إخضاع قطاع غزة وتدمير حماس، وهو ما لم يتحقق على الإطلاق، بل أكثر من ذلك، كانت محاولة إسقاط حماس من الداخل عن طريق زيادة معاناة المدنيين في غزة، وفقًا لمخطط "الجيش" الإسرائيلي، بمثابة فشل ذريع، إذ رغم الدمار الهائل الذي ألحقته "إسرائيل" بالقطاع، بقيت حماس في موقع القوة، ما يظهر إخفاقًا كبيرًا في التخطيط العسكري.

الانتقادات الداخلية في الكيان الصهيوني وظهور خيبة الأمل

الاعتراف الإعلامي بنجاح حماس وضع القيادة الإسرائيلية في موضع محرج، حيث أظهرت التعليقات في الصحافة الإسرائيلية تزايدًا في خيبة الأمل من الحكومة وقيادات الجيش، تندّر المحللون العسكريون والمراقبون على فشل "إسرائيل" في إدارة هذه الحرب، حيث صُوّر كأنها حرب بلا نهاية أو فائدة استراتيجية، بل تحولّت إلى كارثة إنسانية أدت إلى خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات.

ونظراً لهذا الفشل، بدأ يظهر تململ من الجمهور الإسرائيلي من نتائج الحرب، واختلفت وجهات النظر بين الجمهور بشأن الاتفاق على وقف إطلاق النار، حيث اعتبر البعض أن ذلك يمثل "استسلامًا" لحماس، كما اعتبرت بعض الأوساط الإعلامية والسياسية أن إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين يمثل "تنازلاً" خطيرًا، حيث تثير الهوية السياسية لبعض الأسرى قلقًا أمنيًا كبيرًا.

من جهة أخرى، تعتبر الصور التي أظهرت مقاتلي حماس يحتفلون بالنصر في غزة مشهدًا استفزازيًا للجمهور الإسرائيلي، إذ كانت هذه المشاهد بمثابة دلالة قاطعة على فشل أهداف الحرب، فالظهور العلني لمقاتلي حماس يحمل رسائل متعددة، من بينها أن الحركة لم تُهزم بل على العكس، عززت قوتها العسكرية والميدانية.

وما يعكس هذا الشعور بوضوح هو الحديث المتزايد عن "الفشل المطلق" لقيادة "إسرائيل" العسكرية والسياسية، وخاصة مع تزايد الشكوك حول جدوى الحرب، عبر منصات التواصل الاجتماعي، عبّر الجمهور الإسرائيلي عن خيبة أمله في القيادات العسكرية والسياسية، معتبرًا أن كل الوعود بالنصر انتهت إلى "خسران استراتيجي"، حيث لم يتغير شيء على الأرض سوى استمرار تزايد التهديدات الأمنية.

مع دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، والذي تضمن تبادل الأسرى والانسحاب الإسرائيلي من بعض المناطق، أصبحت حالة من القلق والإحباط تهيمن على الكيان الصهيوني، حيث يعتقد الكثيرون أن هذا الاتفاق ربما يكون مجرد تأجيل للجولات القادمة من الصراع، في هذا السياق، يؤكد المحللون أن الاتفاق لا يشكل نهاية للصراع، بل هو مجرد فاصل مؤقت، ويخشى البعض من أن هذا الصراع قد يستمر إلى أجل غير مسمى في ظل غياب الحلول الجذرية.

رأى مسؤول إسرائيلي أن حركة حماس، رغم وصفه لها بأنها "لم تعد كما كانت قبل السابع أكتوبر 2023"، إلا أنها قد تستفيد بشكل كبير من صفقة التبادل لتعزيز نفوذها في الضفة الغربية، حيث يمكن أن تشكل الصفقة دفعة قوية لها في مقابل السلطة الفلسطينية.

وأشار المسؤول إلى أن إسرائيل تُبدي حذرًا شديدًا في التعامل مع تداعيات الصفقة، وتستعد لاحتمال انهيارها واستئناف القتال، وذلك في تصريحات نقلتها القناة 12 الإسرائيلية، اليوم الأحد، علق فيها على العرض الذي نظمته حماس خلال عملية تسليم الأسيرات الإسرائيليات.

ووصف المسؤول العرض بأنه "ساخر وقاسٍ"، لكنه أشار إلى أن حماس "لم تعد نفس التنظيم الذي كانت عليه قبل الحرب"، مضيفًا أن "المجندين الجدد في الحركة ليسوا مقاتلين من أصحاب الخبرة، بل في الغالب شبان يحملون أسلحة".

ورغم هذه التقديرات، أبدى المسؤول قلقه من أن صفقة تبادل الأسرى الأخيرة قد تعطي دفعة قوية لحماس، خصوصًا في الضفة الغربية، على حساب السلطة الفلسطينية. وأكد أن إسرائيل تتابع الوضع عن كثب، فيما أشاد بـ"الإنجازات العسكرية الأخيرة في غزة".وفي ما يتعلق بباقي مراحل الصفقة، قال المسؤول إنه "لا يزال من المبكر تحديد ملامح المفاوضات بشأن هذه المراحل"، مشيرًا إلى أن إسرائيل "تستعد لاحتمال انهيار الاتفاق واستئناف القتال"، معبرا أنه "يمكن أن تقرر حماس كسر الاتفاق في أي لحظة". وأضاف المسؤول أن إسرائيل تعمل في الوقت نفسه على استكشاف فرص لتحقيق تسوية شاملة، قد تتضمن مسار التطبيع مع السعودية في محاولة لإرساء نظام جديد في غزة، وقال إن "الأطراف تعمل على مدار الساعة للتوصل إلى مثل هذا الاتفاق"، ومع ذلك، شدد على أن انهيار الصفقة في أي مرحلة يظل احتمالاً قائمًا. ونظمت حركة حماس عرضا مخططا له بعناية في ميدان فلسطين بمدينة غزة لإطلاق سراح المجندات الإسرائيليات، ونصبت منصة وسط الميدان ووضعت عليها رموزا للجيش الإسرائيلي وجهاز الشاباك، إلى جانب عنوان باللغة العبرية: "الصهيونية لن تنتصر". وظهر أفراد بوحدة النخبة بحركة حماس على منصة تسليم 4 مجندات إسرائيليات، وهم يحملون بنادق" تافور" سيطروا عليها من نخبة الجيش الإسرائيلي. كما ظهرت مواكب طويلة لمسلحين من الجناح العسكري لحركتي حماس والجهاد الإسلامي.

يمكن القول، يعد اعتراف الإعلام العبري بقوة حماس وفشل "إسرائيل" في تحقيق أهدافها العسكرية والسياسية في غزة تحولًا مهمًا في صورة الصراع بين الطرفين، هذا الاعتراف ليس فقط تجسيدًا لفشل عسكري، بل يشير أيضًا إلى انكسار في الروح المعنوية لقيادة الكيان الصهيوني ومستوطنيه، حيث يبدو أن العدوان لم يحقق أي مكاسب استراتيجية حقيقية، ما يترك الباب مفتوحًا أمام استمرار الصراع في المستقبل.

مقترح ترامب لترحيل الغزيين

محاولة "خيبثة" لمعالجة "جراح" نتنياهو والالتفاف على انتصار المقاومة

اقترح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ترحيل أهالي قطاع غزة إلى بعض الدول العربية المجاورة ومن بينها مصر والأردن. وقال ترامب إنه يتعين على الأردن ومصر استقبال المزيد من الفلسطينيين، لاسيما أن القطاع مدمر بشكل تام وفي حالة فوضى عارمة.

وتابع ترامب، "القطاع هدم حرفيًا.. لذلك أفضل أن أشارك مع بعض الدول العربية في بناء مساكن في موقع مختلف، حيث يمكنهم ربما العيش في سلام لأول مرة"، وفق ما نقلت وكالة رويترز. كما أضاف أنه تحدث إلى العاهل الأردني الملك عبد الله "وطلب منه استقبال المزيد من سكان غزة". مضيفا، "أنظر إلى قطاع غزة بأكمله الآن وهو في حالة من الفوضى، إنها فوضى حقيقية. لذا أود من الأردن أن يستقبل البعض". كذلك أشار إلى أنه يأمل أن تستقبل مصر المزيد من الفلسطينيين أيضا، لافتاً إلى أنه سيتحدث إلى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي اليوم.

خطورة المقترح

يقول الكاتب والمحلل السياسي أمير مخول، "في التاريخ الفلسطيني لم يكن هناك أي تهجير مؤقت، هناك تهجير دائم منذ النكبة حتى اليوم، ورأينا أن ما هو مؤقت هو الأكثر ثباتا وقضية اللاجئين هي أكبر شاهد وقضية النازحين بعد حرب عام 1967 أيضا، ولذلك لا قبول بالتهجير فلسطينيا وأعتقد لا يوجد فلسطيني يقبل بذلك". ويضيف "هذا يعيدنا لموقف الرئيس المصري السيسي في بداية الحرب عندما أرادت إسرائيل أن تُحدث نقلا سكانيا لسيناء فقال فلتقم إسرائيل بذلك في النقب، حيث غالبية سكان غزة لاجئون من هذه المنطقة في تحدي للموقف الإسرائيلي". ويتابع، "الآن يأتي المشروع مجددا من ترامب الذي نقل في خطاب التنصيب عدة مواقف وأمور، أحدها أن غزة موقع استثنائي وتحدث عن فكرة إعادة الإعمار بشكل مختلف، أن غزة موقف استثنائي هذا مصطلح ليس من باب الجغرافيا ولا السياحة، ترامب لا يفكر بهذه الأمور، إنما يفكر بها كموقع استراتيجي، وهذا يعيدنا للمشروع الأمريكي الإسرائيلي الهندي الذي يمرّ في الممر التجاري البري المائي من الهند إلى أوروبا والفكرة أن يُحوّل ميناء غزة لميناء إسرائيلي أو أمريكي ويتم هناك تحويل البضاعة لأوروبا، وهذا مخطط توسيع". ويردف، "الآن ترامب يطالب دول عربية وهن مصر والأردن وهي أول دول احتجت ومنعت التهجير في بداية الحرب، فقد كان هناك مخطط أمريكي بإدارة بايدن أن يتم نقل الفلسطينيين إلى سيناء ومن ثم نقلهم بالبواخر الأمريكية وغيرها إلى دول أخرى". ويقول، "الوضع الآن مختلف، ترامب يسعى للسيطرة على الغاز الفلسطيني الطبيعي في بحر غزة أو في المياه الإقليمية والتي هي ملك الشعب الفلسطيني". ويوضح أن، "المقترح لا أساس سيكون له، إعادة الإعمار ليس عملا خيريا، وترامب طرح إعادة الإعمار بشكل مختلف وهو ما طرحته المعاهد الإسرائيلية لأبحاث الأمن القومي وغيرها، وتحدثت عن الإلغاء الكامل لوجود المخيمات في غزة، لن يعاد بناؤها وكذلك في الضفة الغربية حيث يتم الحديث الآن عن اجتثاث المخيمات، والهدف من وراء ذلك القضاء على ما يسمى البيئة الحاضنة للفصائل الفلسطينية وبالمقابل القضاء كما تقول إسرائيل على رواية العودة واللجوء وحق العودة، ولهذا تستهدف إسرائيل الأونروا التي لن تعود لغزة".

ويقول الكاتب والمحلل السياسي أمير مخول "مشروع ترامب، خطير جدا واستعماري بامتياز، لإغداق الأموال وينبغي التصدي له، وإن كان هناك حاجة لنقل سكاني فليكن بقرار فلسطيني كامل إلى داخل النقب كموقف متقدم لمنع تنفيذ مقترح ترامب، وفي المقابل، يجب الحفاظ على الحق الفلسطيني، فإعادة الإعمار في غزة ليس الهدف منها هو القضاء على الحق الفلسطيني". ويتابع، "الفكرة الأمريكية والإسرائيلية لإعادة الإعمار هي البناء بطوابق عالية في الأبراج السكنية بالمخيمات وبالذات جباليا، وباقي المخيمات وعددها 8 ويشكل سكانها ربع سكان قطاع غزة من اللاجئين، وحين يتم البناء العالي بطوابق يتم السيطرة على النسيج الاجتماعي الفلسطيني وتخريبه". ويردف ، "وهذا تم تجريبه بعد النكبة في الثمانينات عندما جاء علماء الديموغرافيا "الهندسة السكانية" لدفع فلسطينيي الداخل للبناء طوابق وليس الواحد بجانب الآخر بحجة أن هناك نقص بالأراضي، ولكن الحقيقة أنه لا نقص في الأراضي ولكن الدولة لا تريد أن تعطي الفلسطيني أرض، ولكن الهدف كان السيطرة على التكاثر الطبيعي عند الفلسطيني، والآن هناك هبوط حاد لما كان عليه الفلسطيني في سنوات الثمانين لغاية اليوم بالتكاثر الطبيعي وهذا النوع من السيطرة الديموقراطية يسعون لزيادتها إسرائيليا وتقليصها فلسطينيا". ويضيف، "الآن، يأتي دور غزة، وهناك مسعى لاستنساخ نموذج الداخل الفلسطيني، تحت نظرية التطوير ولكن فعليا هو تهجير للقضية إن لم يكن تهجيرا للسكان". ويوضح أن، "التهجير قضية يجب التصدي لها واتخاذ موقف فلسطيني وعربي ودولي واضح، البيئة الدولية داعمة ولكن يبقى موقف ترامب والولايات المتحدة وتل أبيب وهذا دائم الوجود ولكن يجب إحباط المخطط بشكل كامل".

هل ان مقترح ترامب وليد اللحظة؟

ويقول الكاتب والمحلل السياسي أمير مخول ، "مقترح ترامب هو مخطط قديم وليس وليد اللحظة وحصل عدة مرات بتاريخ غزة والضفة، فخلال سنوات الثمانين كان حزب العمل يتحدث عن ذلك، وكانت المخططات بعد كامب ديفيد هو نقل سكاني وإعادة إعمار من خلال تبادل سكاني، ولكن الآن حديث عن مشروع طُرح عام 2014 بشكل واضح وأيضا عام 2009، والآن يعود بشكل مكثف لأن هناك دمار هائل". ويضيف، "هناك جزء من هذا المخطط هو أن المسعى الإسرائيلي أيضا استخدام الركام والردم الهائل الذي تحدث عنه ترامب بوصفه موقع هدم ضخم، الحديث يدور عن توسيع مساحة غزة في البحر أي تجفيف مناطق باستخدام الردم، وهذا كان مخطط لكاتس حينما كان وزيرا للخارجية في بناء جزيرة اصطناعية في قلب البحر مقابل غزة ونقل نحو نصف مليون فلسطيني لها، والحديث عن توسيع الحدود في البحر للحفاظ على المنطقة العازلة وهذا عمليا توسيع لحدود إسرائيل وليس توسيع لحدود غزة". ويتابع، "المخططات جدية وبعضها يعود عشرات السنين للوراء بموضوع النقل السكاني لأهل غزة، ولكن الآن الموضوع مندمج مع إعادة الإعمار وهذا ليس مشروعا خيريا وربما يكون الأخطر على تاريخ فلسطين بعد الحرب على غزة". ويردف، "الحديث أن إسرائيل لم يكن لديها تصور لليوم التالي للحرب اتضح أنه غير صحيح فيوجد لها تصوّر، ولكن هل تنجح بتطبيقه بدعم ترامب؟ ليس بالضرورة".

موقف مصر والأردن

ويقول مخول، "المواقف الأردنية والمصرية حاسمة بمسألة التهجير، فالأردن لها موقف واضح بهذا الشأن، فهو يعتبر ما يطلبه ترامب تهديدا للأمن القومي فهي أكثر دولة فيها فلسطينيين والفلسطيني يعتبر جزء من الكيان الأردني لحين العودة، وإذا وافق الأردن بلاجئي غزة سيفرض عليه قبول لاجئي الضفة، الأردن سيرفض الطلب بأي شكل كان، قضية الديموغرافيا بالأردن حساسة، ولذلك السعي لحل مشاكل إسرائيل من خلال تحميلها على مصر والأردن، سيرفضه الأردن الذي رفض تهجير غزة إلى جانب مصر".

لم يسلم من تهديداته القريب ولا البعيد .. الحليف ولا العدو

"تصريحات ملغمة" لترامب تضع العالم على كف عفريت

في الممـــرات المذهبـــة في منتجع مارالاغو، حيـــث تنعكس الأضواء على الثريات وكأنها مستوحاة من النجوم، وقف الرئيـــس الأمريكي المنتخب دونالد ترمب أمام مجموعة من المراسلين، متوعدًا بصوتٍ مفعم بالقوة والثقة بالنفس، يتردد صداه في أرجاء الغرفة، بضـــم غرينلاند وكندا والاســـتيلاء عـــلى قناة بنما وتحويل خليج المكســـيك ليصبح خليج أمريكا. لم يكن ترمب يمزح. وعندما ســـئل عن فرضية الإكراه العسكري لغرينلاند وبنما قال «لا أستطيع أن أؤكد أن الولايات المتحدة لن تستخدم القوة المسلحة».

تراوحت ردود الفعل بين الدهشة والحيرة، فيما تابع الرجل الحديث واثقًا عن الإمكانـــات الهائلة التي تتمتع بها الجزيـــرة الدنماركية، وثرواتها المعدنية غير المســـتغلة، والموقع الاســـتراتيجي الذي توفره في الشـــمال، مشـــيرًا وهو يلوح بيديه «إنها جزيرة كبيرة وجميلة، ويقول البعـــض إنها الأكبر حجمًا. وينبغي أن تكـــون أمريكية». أما رئيســـة الوزراء الدنماركية ميتي فريدريكســـن، التي رفضت اقتراح ترمب الأول لشراء غرينلاند في عام 2019 ووصفته بأنه «ســـخيف»، كررت ذلـــك الرفـــضّ بالقول إن «غرينلاند ملك لغرينلاند». فيما قال رئيس وزراء الجزيرة -التي تتمتع بالحكم الذاتي- موتي ب. إيجيدي «نحن لا نريد أن نكون دنماركيين. نحن لا نريد أن نكـــون أمريكيين. نحن نريد أن نكون غرينلانديين».

ردود الفعـــل الأوروبيـــة كانت متباينة، حيث قلـــل بعض القادة من أهمية بيانه باعتباره غير جاد، بينما انتقده آخرون بشـــكل أكثر قوة. فيما هدد رئيس بنما خوسيه مولينو مـــن أنه ســـيحيل قضية القناة إلى مجلس الأمن إذا اســـتمر الرئيس الأمريكـــي في تهديد بلاده. وفي الشـــهر الماضي، قـــال مولينو «بصفتي رئيسًـــا أريـــد أن أصرح بوضوح أن كل متر مربع من قناة بنما والمنطقة المجاورة لها هو ملك لبنما وســـيظل كذلك». كما ردت رئيسة المكســـيك كلوديا شينباوم بسخرية على اقتراح ترمب بتغيير اســـم خليج المكســـيك إلى خليج أمريكا، حيث وقفت أمام خريطة للعالم تعود إلى القرن السابع عشر، واقترحـــت إعادة تســـمية أمريكا

الشمالية إلى «أمريكا المكسيكية»، لأن وثيقة تأسيسية تعود إلى عام 1814 والتي سبقت دستور المكسيك أشارت إليها بهذه التسمية. «يبدو هذا لطيفًا، أليس كذلك؟» أضافت بنبرة ساخرة. مشيرةً إلى أن خليج المكسيك كان يُسمى بهذا الاسم منذ عام 1607.

خلف حرب التصريحات وتحليل نوايا ترمب بين الجدل والهزل والسخرية، يختفي حذر وخوف واضح من جميع الأطراف. الأسلوب السياسي غير النمطي للرئيس الأمريكي المنتخب يدفع لذلك بقوة. لا يمكن للمرء أن يتوقع سلوك ترمب السياسي ولا الخطوة القادمة التي يمكن أن يأخذها، لكن المجال الجغرافي الذي يمثل فضاءً جيوسياسيًا لترمب يبدو واضحًا ومتسقًا مع عقيدته السياسية الحمائية. فهذا المجال يمتد على خط عمودي من أقصى القطب الشمالي إلى السواحل الأمريكية الجنوبية، وهو مجال حيوي أمريكي قديم أطره قبل قرنين الرئيس جيمس مونرو، في خطابه أمام الكونغرس في الثاني من كانون الأول 1823، والذي يبدو أنه سيكون إطارًا للسياسة التوسعية الأمريكية في شكلها الجديد. سيما وأن ترمب لم يخف إعجابه بمبدا مونرو منذ عهدته الأولى، بوصفه عقيدة في السياسة الخارجية تنظم السياسات التوسعية للإمبراطورية في فنائها الخلفي. وتحظى هذه العقيدة بشعبية داخل مجتمع النخب الجمهورية مثل فيفيك راماسوامي ورون دي سانتيس وكذلك جون بولتون ووزير الخارجية السابق ريكس تيلرسون، الذين يطالبون بإعادة تنشيط العقيدة لاستهداف الوجود الصيني المتنامي في أمريكا اللاتينية ويقدمونها كمبرر لهجوم عسكري أمريكي محتمل على المنظمات الإجرامية في المكسيك.

"عودة ترامب ونهاية العالم !!"

قبل شهور كتب بيتر ثيل، الملياردير المقرب من إيلون ماسك وأحد أكثر الأشخاص نفوذًا في الولايات المتحدة، مقالًا اعتبر فيه عودة ترمب القوية بمثابة نهاية العالم كما عرفناه، وبدايةً لعالمٍ جديدٍ مختلفٍ كليًا. يرى ثيل أننا نعيش «أسابيع الشفق الأخيرة من فترة خلو العرش»، لكنه عالم جديد بروح قديمة. ويفترض هذا العالم الجديد المجرد خرائط جديدة وشكلًا جديدًا للعالم الجديد الواقعي على الأرض. حيث كانت دائمًا التحولات الجذرية في أشكال النظم الدولية تأتي مترافقةً بتحولات جذرية في خرائط وحدود الكيانات السياسية المكونة لهذا العالم. يعي ترمب جيدًا أن التناقض الرئيسي للولايات المتحدة هو العداء للصين، لذلك فإن سياساته الدفاعية والتجارية تتحرك أساسًا في إطار هذا التناقض. ومن المرجح أن تقوم السياسة الأمريكية خلال السنوات الأربع المقبلة، بتكثيف المنافسة والمواجهة، وزيادة وتيرة الصراعات الثنائية، وخلق عالم جديد للصين يجلب العديد من التحديات والضغوط.

في مؤتمره الصحفي طرح ترمب حججًا واضحةً لسياسته التوسعية تتعلق بالصراع مع الصين، لاسيما فيما يتعلق بقناة بنما، قائلًا «إن قناة بنما حيوية لبلدنا. لكن يتم تشغيلها حاليًا من قبل الصين. لقد أعطينا القناة لبنما، وليس للصين». معيدًا تنشيط أحد المفاهيم الرئيسية للإمبريالية الكلاسيكية وهو «المجال الحيوي»، الذي استخدم على نطاق واسع خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، لتبرير الاستيلاء على الأراضي، وكان مفهومًا مركزيًا في السياسة التوسعية النازية خلال الحرب العالمية الثانية.

أما في غرينلاند فيخشى ترمب النفوذ الصيني المتعاظم في القطب الشمالي، حيث يفتح ذوبان الكتلة الجليدية آفاقًا جديدة لاستخراج الموارد، وتسريع طرق التجارة، وإنشاء قواعد فضائية وعسكرية، ومناطق صيد جديدة، ومواجهة القوى العظمى. وتتحرك موسكو وبكين الآن لفرض سيطرتهما على القطب، الذي ترتفع حرارته بوتيرة أسرع من أي مكان آخر على كوكب الأرض. فمنذ سنوات تتهم واشنطن بكين بـ«السلوك العدواني» في مناطق القطب الشمالي، متهمةً الصين باستخدام الوجود المدني لتعزيز وجودها العسكري من خلال نشر الغواصات، وقد وصلت قيمة استثماراتها في القطب حوالي 90 مليار دولار، وخاصة في البنية التحتية في كندا وسيبيريا.

كما يدور الصراع بين الطرفين حول المسارات البحرية سواء في بنما، أو الممر الشمالي الجليدي، والذي من المحتمل أن يكون واحدًا من أكثر المسارات الإستراتيجية في العقد المقبل، حيث ستلعب الصين دورًا مهمًا فيه. في عام 2017 صرح الرئيس شي جين بينغ أن التعاون بين الصين وروسيا من شأنه أن يساعد في إنشاء «طريق الحرير الجليدي». وفي عام 2018، تعهد بنك التنمية الصيني بتقديم ما يقرب من 10 مليارات دولار لدعم مبادرة الحزام والطريق في روسيا مع التركيز بشكل خاص على تطوير طريق القطب الشمالي والبحر الشمالي. كما قامت الشركات المملوكة للدولة في الصين الشعبية بعدة محاولات لشراء البنية التحتية الحيوية في غرينلاند، بما في ذلك ثلاثة مطارات وقاعدة عسكرية أمريكية سابقة، لكن الحكومة الدنماركية رفضت ذلك بضغوطٍ أمريكية. يدفع هذا الصراع المرتقب إدارة ترمب للاستعداد. حيث لن يكون سهلًا إدارة صراع جيوسياسي متعدد الأبعاد مع دولة في حجم الصين، ولذلك يريد الرئيس الأمريكي المنتخب وضع يده بقوة وتحكم مباشرٍ على المجال الجغرافي الحيوي الأمريكي من خلال السيطرة على غرينلاند وكندا شمالًا، وقناة بنما وخليج المكسيك جنوبًا، وربما تمتد شهيته جنوبًا إلى تدخلات عسكرية في فنزويلا الغنية بالنفط وكوبا ونيكاراغوا، والتي وصفها ترمب سابقاً بـ«ترويكا الاستبداد».

وضمن هذا الصراع اقترح ترمب فرض رسوم جمركية بنسبة 10% على جميع البلدان، فيما فرض رسومًا عالية بنسبة 60% إلى 100% على الصين.في المقابل تعمل الصين على تسريع تنمية الطلب المحلي وخاصة استهلاك الخدمات، وإنشاء آلية طويلة الأجل لنمو الدخل، وتحسين نظام وآلية جميع عوامل الإنتاج للمشاركة في التوزيع، وزيادة مصادر دخل السكان من خلال قنوات متعددة، وتسريع وتيرة البناء الحضري الجديد، وتوسيع القاعدة وزيادة نمو الطلب على استهلاك الخدمات، وتسريع إصلاح نظام الأراضي الريفية لزيادة القدرة الاستهلاكية للمزارعين بشكل كبير، وإصلاح الأنظمة الضريبية ذات الصلة لزيادة الرغبة الاستهلاكية للفئات ذات القيمة المتوسطة والعالية لتكون قادرةً على تحمل الضربات الخارجية، فضلًا عن تسريع وتيرة توجه شركات التصنيع الصينية إلى الخارج لتحل محل الشركات الأمريكية التي يريد ترمب عودتها للبلاد لزيادة التوظيف.

سيناريوهات الضم

يبدو توقع ما سيحدث صعبًا في ظل وجود شخصية سياسية غير تقليدية مثل ترمب. هل يعتمد الرجل على التهديد بالضم كوسيلة للضغط، لتحقيق مكاسب؟ أم يقول حقًا ما ينوي فعله؟ يملك ترمب أوراقًا كثيرة للضغط. مثلاً تعتمد غرينلاند وكندا بشكل كبير على الولايات المتحدة في تجارتهما الدولية. حيث تتم 75% من التجارة الدولية لكندا مع الولايات المتحدة. وقد أشار ترمب إلى ذلك بوضوح قائلًا «مع كندا، لن نستخدم القوة العسكرية، بل القوة الاقتصادية. أنا أحب الكنديين، إنهم رائعون، لكننا ننفق مئات المليارات سنويا لحمايتهم. إننا نخسر في عجز الميزان التجاري؛ إنهم يصنعون 20% من سياراتنا. نحن لسنا في حاجة إليها. أفضل أن أصنعها في ديترويت. نحن لا نحتاج إلى خشبهم. لدينا حقول ضخمة. نحن لسنا بحاجة إلى منتجات الألبان الخاصة بهم. فلماذا نخسر 200 مليار دولار أو أكثر سنويًا لحماية كندا».

ربما يخلق هذا الضغط الاقتصادي العنيف رأيًا عامًا ساخطًا ضد ترمب، وربما يخلق أيضًا رأيًا مضادًا يرى في التوحد مع أمريكا خلاصًا وجوديًا، خاصة في ظلّ توقع خسارة الليبراليين الكنديين الانتخابات المقبلة، مع عودة حزب المحافظين بقيادة بيير بوليفر، الأكثر قربًا من التيار الإيديولوجي الترمبي. كما سيتبع السياسة نفسها مع المكسيك، حيث هدد ترمب سابقًا بفرض رسوم جمركية بنسبة 25% على جميع المنتجات القادمة من المكسيك، سيما وأن المكسيك لا تزال مثل كندا تعتمد بشكل كبير على السوق الأمريكية، وبالتالي فإن قدرتهما على الابتعاد عن تهديدات الرئيس المنتخب تظل محدودة، حيث ذهبت أكثر من 83% من الصادرات المكسيكية و75% من الصادرات الكندية العام الماضي إلى الولايات المتحدة.

أما بالنسبة لغرينلاند فمن الناحية القانونية يستفيد ترمب من عدم توقيع بلاده على اتفاقية خليج مونتيغو، وهي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تم اعتمادها في عام 1982، والتي تنظم ترسيم حدود المناطق البحرية في القطب الشمالي. تتمتع هذه الاتفاقية بميزة قلة الطعن فيها كإطار قانوني، وقد أتاحت التصديق على عدد معين من المطالبات في البحار القطبية الشمالية. حيث قامت النرويج وروسيا بترسيم حدودهما المشتركة في بحر بارنتس والمحيط المتجمد الشمالي. إلا أن الولايات المتحدة هي الدولة الكبيرة الوحيدة في القطب الشمالي، التي لم تصدق عليها. ومن المرجح أن يلعب ترمب على التناقضات بين الحكم الذاتي في الجزيرة والحكم المركزي في كوبنهاغن، حيث تقود الجزيرة حاليًا حكومة تطالب بالاستقلال عن التاج الدنماركي. من خلال دعم النزعة الانفصالية، ثم دفع السكان -عبر الترغيب والترهيب- إلى الذهاب نحو استفتاء جديد للانضمام للولايات المتحدة.

من الناحية النظرية سيكون ترمب في طريق مفتوح للسيطرة على الجزيرة في حال قرر غزوها عسكريًا في ظل موازين قوى مختلة تمامًا بين القوات الأمريكية والدنماركية، ورغم أنه في حال حدوث غزو أمريكي فإن بند الدفاع المشترك للاتحاد الأوروبي في المادة 42 من المعاهدة سوف يطبق، ولكن من غير الواضح ما إذا كانت كوبنهاغن ستكون قادرة بالفعل على الاعتماد على الاتحاد الأوروبي للحصول على مساعدات عسكرية، في ظل غياب قوات أوروبية مشتركة أو جيش أوروبي موحد.

فضلًا عن ذلك، ليس واضحًا ما إذا كانت الدنمارك، وهي عضو مؤسس في حلف شمال الأطلسي إلى جانب الولايات المتحدة، قادرة على الاستعانة بالمادة الخامسة -بند المساعدة المتبادلة للحلف- ضد حليف آخر. ومع ذلك يبدو التلويح بالغزو وسيلة للضغط لكي تقبل الدنمارك بمبدأ بيع الجزيرة. خاصة وأن الدنمارك تُعَد واحدة من أكثر حلفاء الولايات المتحدة ولاءً: فقد شاركت في الحرب في أفغانستان وتنفق أكثر من 2% من ناتجها المحلي الإجمالي على الدفاع. وقد سمحت منذ فترة طويلة بوجود قواعد أمريكية على أراضيها وتحديدًا في غرينلاند. ومع ذلك من المتوقع أن يمارس ترمب ضغطًا أكبر على حكومة الملك فريدريك العاشر، من بينها فرض رسوم جمركية على الصادرات ما لم تتنازل عن الجزيرة.

قائمة معز الناصري تفوز بانتخابات الجامعة التونسية لكرة القدم

هل يتحقق الإصلاح؟

محمد الدريدي

في انتخابات الجامعة التونسية لكرة القدم، فازت قائمة معز الناصري بمنصب رئاسة الجامعة التونسية لكرة القدم حيث حصلت القائمة على 247 صوتاً، مقابل 136 لمحمود الهمامي و55 صوتاً لجلال بن تقية. لكن، لماذا تستمر ذات الأسماء التي فشلت سابقاً في تولي المناصب القيادية؟ و ماهو سر إختيار الفرق التونسية على نفس الاسماء

❋ نتائج الانتخابات و فوز قائمة الناصري

جرت انتخابات المكتب الجامعي للعهدة النيابية 2025/2029 وأسفرت عن فوز قائمة معز الناصري بأغلبية الأصوات منذ الجولة الأولى. شهدت الانتخابات مشاركة 169 ناديًا، وتمكنت قائمة الناصري من جمع 145 صوتًا من الرابطة المحترفة، و64 صوتًا من الهواة مستوى واحد، و38 صوتًا من الهواة مستوى 2.

أسماء مألوفة وسجل من الفشل

يتضمن المكتب الجامعي الجديد الأسماء التالية:
- معز الناصري (رئيس)- حسين جنيح(نائب رئيس) - ريم البجاوي - مروى السخيري - ناجي الشاهد - وسام اللطيف - بلحسن بالسمرة - المنوبي الطرودي - معز المستيري - معز النايلي - خميس الحمزاوي - زياد المسعودي

و تعتبر المشكلة الرئيسية هنا هي أن معظم هذه الأسماء قد سبق لها العمل في الجامعة التونسية لكرة القدم، ولم تتمكن من تحقيق أي إصلاح ملموس أو نتائج إيجابية، فماذا سيكون عذرهم هذه المرة؟ وهل سيجدون مبررات جديدة للتستر على الفشل؟ معز الناصري الرئيس السابق للجنة الاستئناف وحسين جنيح وغيرهم من الأسماء الموجودة في القائمة يحملون في سجلاتهم تاريخًا طويلًا من الفشل في إدارة شؤون كرة القدم في تونس. كانت هناك وعود كثيرة بالإصلاح والتطوير، ولكن لم تتحقق على أرض الواقع. بل إن الأوضاع تزداد سوءًا، والمشاكل تتفاقم يوماً بعد يوم.

الفرق تحدد مصيرها و دعم غير مبرر

النوادي التي دعمت هذه القائمة بتحقيق الفوز تستحق أيضًا النقد اللاذع. لماذا تستمر هذه الأندية في دعم نفس الأسماء والفاشلين؟ هل الأمور تتعلق بالمصالح الشخصية أم بالارتباطات القديمة؟ من الواضح أن هذه الأندية لا تبحث عن التغيير الحقيقي والإصلاح و تتحمل النوادي جزءًا كبيرًا من المسؤولية في عملية اختيار القيادة الجديدة ، إذا كانت هذه الاختيارات مبنية على المعرفة الشخصية وليس على الكفاءة والمصداقية، فكيف يمكن أن نتوقع أي تطور إيجابي للكرة التونسية؟ يجب على الأندية أن تتحلى بالشفافية والمسؤولية في اختيار من يمثلهم ويقودهم نحو مستقبل أفضل.

التحديات المستقبلية

من أكبر التحديات التي تواجه المكتب الجامعي الجديد هو تحسين البنية التحتية للملاعب والمنشآت الرياضية. يجب توفير ملاعب حديثة ومتطورة تساهم في رفع مستوى الأداء وتوفير بيئة مناسبة للرياضيين والجماهير على حدٍ سواء. تطوير الفئات العمرية الشابة يعد من الأساسيات لتحسين قطاع الكرة في تونس. يجب التركيز على توفير برامج تدريبية متكاملة وبيئة تنافسية لتطوير المواهب الشابة والناشئة. الكفاءة الإدارية تلعب دورًا كبيرًا في تحقيق النجاح والإدارة الفعالة. يجب على القيادة الجديدة العمل على تعزيز الكفاءات الإدارية وتطويرها لضمان تنظيم أفضل للبطولات وإدارة الأندية بشكل احترافي و الأندية التونسية تواجه تحديات مالية كبيرة. يجب على المكتب الجامعي العمل على زيادة الدعم المالي من خلال الشراكات والرعايات والتمويل الحكومي لضمان الاستدامة المالية ، تطوير الأندية هو جزء أساسي من أي خطة لتحسين كرة القدم في تونس. يجب التركيز على تحسين إدارة الأندية وتوفير الدعم اللازم لها لتسويق وتطوير المواهب.

قطاع التحكيم و تحديات كبيرة

التحكيم هو عنصر مهم لضمان نزاهة المباريات. يجب توفير برامج تدريبية وتطويرية للحكام لضمان اتخاذ قرارات عادلة خلال المباريات فالاستثمار في كرة القدم يمكن أن يساهم في تطوير القطاع بشكل كبير. يجب العمل على جذب المستثمرين والشركات للاستثمار في الأندية والمرافق الرياضية. الجماهير هي العمود الفقري لكل نادٍ وفريق. يجب أن يكون هناك تفاعل مستمر وفعال مع الجماهير من خلال تحسين المرافق والخدمات المقدمة لهم و يجب أيضاً تعزيز التواصل لزيادة المشاركة الجماهيرية و تعد التكنولوجيا عاملاً مهماً في تطوير كرة القدم الحديثة. يجب أن يكون هناك استثمار في التكنولوجيا لتحسين الأداء الفني والإداري، ولتسهيل تنظيم البطولات والمباريات و بناء علاقات قوية مع الاتحاديات الرياضية الدولية و الأفريقية الذي يمكن أن يفتح آفاقًا واسعة لتبادل الخبرات والتعاون في مجالات متعددة.

الفترة القادمة ستكون مليئة بالتحديات، وعلينا أن نتساءل ما إذا كانت القيادة الجديدة قادرة على حمل هذه الرسالة الثقيلة. يجب أن نتوجه بنظرنا إلى المستقبل بحذر وندرك أن الزمن قد حان للتغيير الحقيقي والجذري. هل ستجلب الرياح الجديدة تحسينات ملموسة أم سنعود إلى نفس الدائرة من الفشل؟ الكرة في ملعب القيادة الجديدة والنوادي التي اختارتها.

الأولمبي الباجي

من فريق حالم بالبطولة إلى فريق يصارع من أجل البقاء

جلال العرفاوي

بعد بداية موسم رائعة في بطولة الرابطة الأولى حيث حقق الفريق سلسلة من الانتصارات بلغت 5 أهلته إلى تصدر طليعة الترتيب وذلك إلى حدود الجولة السابعة ذهابا تراجعت نتائج الأولمبي الباجي بشكل سريع وعجز عن تحقيق الفوز على امتداد 10 جولات كاملة وهو ما كلفه خسارة المراتب الأولى وأصبح على مقربة من فرق أسفل الترتيب في أعقاب نهاية الشطر الأول من بطولة الموسم الحالي.

حصيلة متوسطة في مرحلة الذهاب

بانتهاء مرحلة ذهاب بطولة الرابطة المحترفة الأولى والتي بلغت حصيلتها 15 مباراة سجل الأولمبي الباجي حصيلة متوسطة من النقاط بلغت 19 وهي متأتية من 5 انتصارات و 4 تعادلات و 6 هزائم . وبقي الفريق عاجزا عن تحقيق الفوز انطلاقا من الجولة 6 ذهابا وهو ما يعادل 9 لقاءات بالتمام والكمال وهو رقم قياسي لم يعرفه الأولمبي منذ صعوده إلى الرابطة الأولى في موسم 84 / 85 وتبعا لذلك ابتعد عن المراتب الأولى التي كان الأحباء يمنون النفس برؤية فريقهم مراهنا جديا على لقب بطولة الموسم وتحول الأولمبي من فريق حالم بلقب البطولة إلى فريق يصارع من أجل تثبيت وجوده بالرابطة الأولى.

تغيير المدربين أضر بالفريق

على امتداد تواجده بالرابطة الأولى لم يعرف الأولمبي الباجي هذا الكم من تغيير المدربين خلال موسمين فقط وتحديدا بين موسم 2023 / 2024 و 2024 / 2025 . فخلال الموسم الماضي تداول على تدريب الفريق 4 مدربين حيث انطلقت التحضيرات مع المدرب الكرواتي « ميرساد أوميرودزيتش » لكنه خير المغادرة سريعا لأسباب قيل عنها أنها عائلية ليخلفه الجزائري نغيز الذي فشل فشلا ذريعا ولم يتمكن الأولمبي من الترشح إلى مجموعة « البلاي أوف » وغادر كأس الاتحاد الإفريقي منذ الدور الأول وبمردود كارثي ليتم الاستغناء عليه ويتم تعويضه بمراد العقبي الذي نجح في الفوز بكأس السوبر ضد النجم الساحلي لكنه انسحب فاسحا المجال لعماد بن يونس الذي استطاع ضمان بقاء الأولمبي بالرابطة الأولى بعد مسيرة ناجحة في « البلاي آوت » لكنه غادر الفريق مخيرا عرض النادي البنزرتي . وفي الموسم الحالي 2024 / 2025 تكرر المشهد ذاته حيث تم التعاقد في البداية مع المدرب ناصيف البياوي الذي نجح في تحقيق العلامة الكاملة 12 نقطة ممكنة من 4 لقاءات وتصدر ترتيب بطولة الموسم الجديد ويغادر بعدها نحو فريق « الباطن » السعودي فتم الاتفاق مع المدرب يامن الزلفاني لكنه لم يعمر طويلا ووجدت الهيئة المديرة نفسها أمام الاختيار على مدرب من أبناء النادي ليواصل تدريب الفريق وكان الاختيار على المدرب قيس الزواغي لكن النتائج السلبية واصلت حضورها ليعود المدرب طارق الجراية للإشراف على المقاليد الفنية بعد أن قضى موسما ناجحا مع الأولمبي وكان ذلك خلال 2022 / 2023.

مشكل ملعب بوجمعة الكميتي

بالإضافة إلى تغيير المدربين وجد الأولمبي الباجي نفسه مجبرا على مغادرة ملعب بوجمعة الكميتي منذ بداية موسم 2023 / 2024 وتحديدا خلال شهر أكتوبر 2023 بسبب برمجة أشغال تغيير العشب الطبيعي لملعب بوجمعة الكميتي وتركيز سبورة إلكترونية جديدة . وكان من المبرمج أن لا تتعدى فترة إنجاز هذه الأشغال 8 أشهر ليكون الملعب جاهزا خلال شهر ماي من نفس السنة . ولكن المفاجأة السيئة كانت بانتظار الفريق وأحباءه حيث تعطلت الأشغال ورغم تدخل السلط الجهوية والجلسات المتكررة للبحث عن حلول عملية لتجاوز التأخر الحاصل إلا أن دار لقمان بقيت على حالها وتوقفت الأشغال عند نثر التربة التي سيتم فوقها زراعة العشب الطبيعي خلال فصل الربيع القادم . وبعملية حسابية فإن ملعب بوجمعة الكميتي لن يكون جاهزا خلال مفتتح الموسم الرياضي المقبل 2025 / 2026 وقد يتأخر إلى بداية جانفي 2026.

8 ملاعب والقائمة مفتوحة

مع غلق ملعب بوجمعة الكميتي لم يجد الفريق ملعبا قارا يمكنه من مواصلة استقباله للفرق المنافسة واضطر إلى التنقل إلى عدة ملاعب ليصل عددها إلى 8 وهي رادس وزويتن ومنزل بورقيبة وطبرقة وجندوبة والكاف ومجاز الباب وتستور ومازالت القائمة مفتوحة تماشيا وطبيعة المباريات ومدى جاهزية الملاعب لاحتضان مباريات تخص الرابطة المحترفة الأولى . وقد أدى ذلك كله إلى حرمان الفريق من الدعم الجماهيري الذي يمثل أحد نقاط قوة الأولمبي وهو ما تجلى خلال موسم 2022 / 2023 عندما توج بكأس تونس أو خلال الموسم الماضي حين كان الفريق يلعب ضمن مجموعة « البلاي آوت » والتي أنهى موسمها في المرتبة الأولى.

لعنة الإصابات والاقصاءات

بعد البداية الموفقة مع المدرب ناصيف البياوي وبعد الانتدابات التي قامت بها هيئة السيد محمد فاضل المنكبي قبل غلق الميركاتو الصيفي بيومين فقط . ومع تقدم المباريات وارتفاع النسق بدأت لعنة الإصابات تطارد الفريق حيث خسر الأولمبي تقريبا نصف رصيده من اللاعبين ويتعلق الأمر بكل من الحارس معز بن شريفية واللاعبين محمد عزيز الكناني وإسلام الشلغومي ونامان كايتا وعلي سيسيكو والقائد ربيع الحمري مما فتح المجال للتساؤل عن مدى جدوى عمل الإعداد البدني صلب الفريق . ثم تتالت الاقصاءات والعقوبات التأديبية لتشمل محمد علي الراقوبي وشرف الدين عون وحمزة الحويجي وهو ما أدخل اضطرابا على تحضيرات الفريق وأفقده الصلابة التي كان يتمتع بها في بداية الموسم.

ملف النزاعات يستنزف خزينة الجمعية

في كل موسم يجد الأولمبي الباجي نفسه أمام عقوبة المنع من الانتداب الصادرة عن « الفيفا » حيث أصبح ملف النزاعات عبئا ثقيلا على هيئة النادي وهو ما فتئ يتضخم من سنة إلى أخرى دون أن يتم إيجاد حلول جذرية بحكم تواصل الأزمة المالية للفريق . فبعد أن تم خلاص ديون اللاعب الجزائري « طع هود جغمة « و» كلوسي أغبوزو « و» باباكار سار « وهو ما مكن الجمعية من التمتع بقرار رفع المنع من الانتداب مازال أمام الهيئة إشكالية مماثلة تتعلق بضرورة خلاص 290 ألف دينار لتجنب قرار جديد للمنع من الانتداب قد يزيد الطين بلة ويمنع الأولمبي من القيام بالانتدابات المستوجبة قبل انتهاء فترة الانتقالات الشتوية للاعبين.

صمت الهيئة يغذي الإشاعات

الأجواء الحالية داخل الأولمبي لا تبعث عن الاطمئنان في ظل صمت هيئة الفريق التي اختارت أن تسلك سياسة « النعامة « وذلك بعدم مواجهة غضب الأحباء وعجزها عن القيام باجتماعات معهم واطلاعهم على حقيقة ما يجري داخل فريقهم وقطع الطريق أمام الإشاعات التي زادت في توتير الأجواء وذلك بالتوازي مع تواصل اخفاقات التعامل الإعلامي داخل النادي وهي أمور تعود عليها جمهور الأولمبي في كل مرة تطفو مشكلة داخل الفريق.